

الفصل السابع

تفسير وأسباب الأزمات الاقتصادية والمالية

الرأسمالية العالمية

مقدمة.

أولاً: نظريات النمو والكساد.

ثانياً: الاتجاه العام لحركة رأس المال الدولي في الأزمة الراهنة.

ثالثاً: دور المشتقات الجديدة في أزمة الاقتصاد والمال العالمية، منذ عام

2008.

رابعاً: الأسباب المباشرة الموقفية للأزمة المالية والاقتصادية منذ عام 2008.

خامساً: العنصر النفسي في الأزمات المالية والاقتصادية.

خاتمة.

ملحق: ملخص لنظريات النمو والتنمية والتقلبات والأزمات الاقتصادية والمالية.

مقدمة:

وجدنا أن الأزمات المالية والاقتصادية هي الطابع المميز للمسار الاقتصادي في النظام الرأسمالي. فهو مسار متعرج بين وخلق وتدمير. وإعادة خلق جديد. وبرغم تلك الأزمات استطاعت الرأسمالية، أن تشق طريقها بقوة، خاصة في مراحلها الأولى، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وإن مالت المؤشرات إلى الانخفاض علي المستوى طويل المدي.

وفي هذا الفصل سنقوم بعرض لنظريات النمو والكساد في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والكينزي، وحدود النمو عبر الزمن، والأسباب الرئيسية لأنواع الركود والكساد الاقتصادي والازمات المالية العالمية.

ثم نعرض علي الاتجاه العام لتطور النظام الرأسمالي، عبر الزمن.

ونقدم أهمية ودور المشتقات الجديدة، في الاقتصاد المالي، ومساهمتها في إحداث أزمة 2008.

والأسباب المباشرة الموقفية للأزمة المالية والاقتصادية منذ عام 2008 وحتى تاريخه.

ثم نرفقها بدور العنصر النفسي لتصرفات الأفراد في الأزمات المالية والاقتصادية فيما يمكن أن نسميه (علم الاقتصاد النفسي) Neuro – Economics. ونرفق ملحق لملخص لنظريات النمو والتنمية والتقلبات والأزمات الاقتصادية والمالية.

عوامل تخفيف الازمات الدولية الاقتصادية المالية في النظام الرأسمالي العالمي:

وهناك عوامل وراء هذا التقدم، في تخفيف الازمات الدورية:

(أ) توسيع أسلوب الإنتاج الرأسمالي جغرافياً. فبعد نشأة النظام الرأسمالي في بريطانيا وفرنسا، ثم ألمانيا، أصبحت الرأسمالية هي أسلوب الإنتاج في معظم دول القارة الأوروبية. خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كما تغلغت في بلاد كانت غير مأهولة بالسكان مثل الولايات المتحدة وكندا. ونشأ عن ذلك تخفيف التناقضات الاجتماعية للرأسمالية الأوروبية، وتوسيع نطاق نشاطها، بالهجرة وتصدير السلع ورؤوس الأموال مما أدى إلى تخفيف حدة الأزمات.

(ب) غزو الرأسمالية لبلاد آسيا وأمريكا اللاتينية وتمويلها لمستعمرات وبلاد تابعة، مما أضعف الميل في الرأسمالية نحو الركود والبطالة والأزمات، وذلك بنهب المواد الخام والمواد الغذائية، وأصبحت البلاد المتخلفة منافذ لتصريف فائض الإنتاج السلعي، ومصادر لتحقيق الأرباح، مما أدى إلى إمكانية زيادة أجور العمال بالبلاد الرأسمالية، وزيادة طاقتهم الاستهلاكية والتخفيف من الأزمات الدورية.

(ج) تدخل الدولة في الاقتصاد أدى إلى ضعف حدة الأزمات الدورية.

وأدت العوامل السابقة إلى تخفيف حدة الأزمات الدورية ولم تمنع إطلاقاً من حدوث الأزمات بسبب بقاء التناقض الرئيسي قائماً دون تغيير، وهو الصراع بين اتجاه رأس المال (التراكم) نحو التوسع اللامحدود، وبين الإمكانيات المحدودة لنمو الاستهلاك والطلب الفعال.

لهذا بقيت الأزمة جزءاً عضوياً في بنية النظام الرأسمالي.

ويظهر الجدول التالي التقدير في العمق الزمني للدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة خلال الفترة 1945 - 1970، وميلها للقصر وأنها أصبحت أقل حدة.

جدول ()

التغير في العمق الزمني للدورات الاقتصادية بالولايات المتحدة خلال الفترة

1970 - 1945

فترات الرواج الدوري	طول فترة الرواج بالأشهر	فترات الركود الدوري	طول فترة الركود بالأشهر
نوفمبر 1954 - نوفمبر 1984	37 شهراً	ديسمبر 1984 - أكتوبر 1949	11 شهراً
نوفمبر 1949 - يوليو 1953	45 شهراً	أغسطس 1953 - أغسطس 1954	13 شهراً
سبتمبر 1954 - يوليو 1957	35 شهراً	أغسطس 1957 - أبريل 1958	9 شهور
مايو 1958 - يوليو 1957	102 شهراً	أكتوبر 1969 - نوفمبر 1970	14 شهراً
الإجمالي	220 شهر		47 شهراً

إن الدورات الاقتصادية القصيرة الأجل، والبطالة، والطاقة الغير مستخدمة، أو المعدل السنوي لنمو الناتج الصناعي، هي مؤشرات هامة في شرح الأزمة الاقتصادية.

ويظهر لنا أن هناك نظريات تتناول شرح الدورات قصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل لازمة لشرح الأزمات الاقتصادية.

ثانياً: الاتجاهات العامة لحركة الرأسمالية في الأزمات الاقتصادية:

في هذا الجزء نحاول أن نعطي تفسيراً لأزمة الركود التضخمي Stagflation في الأعوام السبعينيات - الثمانينات من القرن العشرين.

وأهم مظاهر تلك الأزمة هما شقان رئيسيان: الأول: الركود المستمر، وثانيها: التضخم المستمر.

لتفسير هذان الإتجاهان سنلجأ لنوع من التحليل الاقتصادي التاريخي، الذي يهدف لإثبات أن التضخم هو سمة أساسية من سمات الرأسمالية الاحتكارية، وفي الجزء الخاص بالركود سنتعرف علي أن هناك ثلاثة أنواع من الدورات تواجه العالم الرأسمالي، وفي آن واحد، الأولي هي الدورات التجارية أو الاقتصادية العادية والدورة الاقتصادية لأعوام 73 - 1975 وأعوام 79 - 1982، ثم الدورة الطويلة الأجل (دورة كوندريتييف) وهي تستمر لحوالي 50 عاماً. وتجتاز الرأسمالية مرحلة انكماش علي أساس تلك الدورة منذ سنة 1967. والدورة الثالثة التي تعاني منها الرأسمالية حالياً، هي هبوط المنحني العام للنظام الرأسمالي منذ أن بلغ ذروته في أواخر القرن التاسع عشر، وهبط بعد نقطة الانقلاب في عام 1917، بقيام الثورة الاشتراكية في روسيا، وقيام الحرب العالمية الأولى، وبالتالي دخل النظام الرأسمالي في دور هبوطه

التاريخي منذ ذلك العهد، وتكالبت كل تلك المنحنيات الاقتصادية - التاريخية لتتجمع في بؤرة واحدة هي النظام الرأسمالي الدولي منذ عام 1967.

وسنحاول تفسير وشرح ذلك في الجزء التالي:

يجب الآن أن نضع الأزمة في منظورها التاريخي للتعرف عليها وفهمها ولا يمكن ذلك إلا بمعرفة قوانين الحركة في نمط الانتاج الرأسمالي ككل ويمكن أجمالها في التالي⁽¹⁾:

(1) أن التنافس في رؤوس الأموال يولد تركزاً أو تركزاً مما يؤدي إلى حلول الرأسمالية الاحتكارية محل التنافس.

(2) أن عملية التراكم غير مستقرة في جوهرها، وثمة أشكال للحركة يمكن عزوها إلى السمات البنيوية للنظام عبر عملية التراكم.

[أ] الصعود والهبوط المنتظم لدورة الإنتاج من قمة لأخري، ومن هبوط إلى آخر، تسمى الدورة الصناعية، أو التجارية، أو الاقتصادية، ومداها حوالي عقد من السنوات.

[ب] اتجاه لدورة اقتصادية طويلة المدي بين الركود والانتعاش تمتد 25 - 50 عاماً، وهي دورات (كوندريتيف).

[ج] اتجاه بعيد المدي، ومستمر، للركود في الرأسمالية كنظام تاريخي. وقد بدأ هذا الانحسار منذ الحرب العالمية الأولى. وتجلي هذا في النسب المرتفعة لمعدلات البطالة، وازدياد القدرات الانتاجية العاطلة، ونشوب الحرب العالمية الأولى. وانحسار النظام الرأسمالي عن أجزاء جغرافية وسكانية هامة في العالم.

(1) بول سويسزي وهاري ماجدوف وآخرون، الازمة الاقتصادية في المنظور التاريخي، في أزمة الرأسمالية العالمية الزاهنة في التضخم وأزمة الدولار "دار ابن خلدون"، بيروت، 1982، ص ص 19 - 20.

وسنحاول أن نظهر - فيما بعد - التشابك في تلك الاتجاهات الثلاثة، في تفسير أزمة الركود التضخمي، في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وكذلك أزمة 2008 وما بعدها. وأثر عملية التركيز والاحتكار على الاتجاه نحو الركود.

وسنعالج الآن السمة الأولى، سهولة الظهور والإدراك، وهي الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل في الاقتصاد الرأسمالي الدولي، حتي أعوام الثمانينات من القرن العشرين.

(1) الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل:

وتسمي أحياناً بالدورات الصناعية والتجارية، وهي علي فترتين فترة توسع وفترة أنكماش وفي فترة التوسع توجد هناك زيادة كبيرة في كمية ومعدل الربح وكذلك زيادة في حجم ومعدل التراكم، وبالعكس في حالة الأزمة والكساد فإن كلا من كمية ومعدل الربح يقل كل من حجم وإيقاع التراكم الرأسمالي. فهذه الدورات الاقتصادية تتكون من توالي تراكم متسارع وتراكم بطئ وتكرر الدورة الاقتصادية كل 7 - 10 أو حتي 5 سنوات.

وفي خلال كل دورة تحدث تغيرات في معدل الربح المتوسط، وفي متوسط معدل التراكم الرأسمالي خلال، كما قلنا 7 - 10 سنوات، وخلال كل دورة فإن مراحل من التغيرات والرخاء، تتميز بتغيرات في توقعات الربح وتحقيق الأرباح، متبوعة أو مصحوبة بتغيرات في توقعات الربح. وتحقيق الأرباح متبوعة أو مصحوبة بتغيرات في معدل تراكم رأس المال المنتج. وفي فترات الأزمات أو الكساد فإنها تكون مشفوعة بهبوط في معدل تراكم رأس المال المنتج (أي الاستثمار).

وفيما يلي جدولاً يورخ للأزمات الدورية والوسطي في أهم الدول الرأسمالية المتقدمة منذ عام 1872 - 1982

جدول ()

الأزمات الدورية والوسطى في فترات ما بعد الحرب وما قبلها في الدول
الرأسمالية الرئيسية

السنوات	الولايات المتحدة	بريطانيا	فرنسا	المانيا الاتحادية	اليابان
1872 – 1879	دورية	دورية			
1882 – 1886	دورية	دورية	دورية	دورية	
1887 – 1888	وسطى	لا أزمات	لا أزمات	لا أزمات	
1890 – 1894	دورية	دورية	دورية	دورية	
1895 – 1897	وسطى	لا أزمات	لا أزمات	لا أزمات	
1899 – 1900	وسطى	دورية	دورية	دورية	
1920 – 1904	دورية	وسطى	وسطى	وسطى	
1907 – 1908	دورية	دورية	دورية	دورية	
بين الحربين العالميتين الأولى والثانية :					
1920 – 1921	دورية	دورية	دورية	لا أزمات	
1923 – 1924	وسطى	وسطى	وسطى	وسطى	
1926 – 1927	وسطى	وسطى	وسطى	وسطى	
1929 – 1933	دورية	دورية	دورية	دورية	دورية
1973 – 1938	دورية	دورية	دورية	لا أزمات	لا أزمات
بعد الحرب العالمية الثانية					
1948 – 1949	دورية	وسطى	وسطى	لا أزمات	لا أزمات

لا أزمات	وسطى	دورية	دورية	لا أزمات	1951 – 1952
دورية	لا أزمات	لا أزمات	لا أزمات	وسطى	1953 – 1954
وسطى	دورية	وسطى	وسطى	دورية	1957 – 1958
لا أزمات	لا أزمات	لا أزمات	لا أزمات	وسطى	1960 – 1961
دورية	وسطى	دورية	دورية	لا أزمات	1962 – 1963
وسطى	دورية	وسطى	دورية	دورية	1966 – 1967
دورية	دورية	لا أزمات	لا أزمات	دورية	1969 – 1971
دورية	دورية	دورية	دورية	دورية	1973 – 1975
دورية	دورية	دورية	دورية	دورية	1979 – 1982

المصادر:

- تقييمات فترة ما قبل الحرب ل. أ. مندلسون (المرجع السابق) المجلدان 2، 3
أنظر الفصل الثاني ما بعد الحرب.

- ألمانيا الكبرى لفترات ما قبل الحرب، أرجع إلي الدورة الاقتصادية، تطوراتها
بعد الحرب بين بنشيكوف، دار الثقافة الجديدة، 1980، ص 170، 171.

- الفترات 1973 – 1975 و 1979 – 1982 أرجع إلي الجداول الإحصائية.

I.M.F. World Economic Out look – Occasional paper 21,
1983.

ويلاحظ من الجدول السابق أنه بعد الحرب العالمية الثانية قلت الأزمات وخفت
حدثها خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك نتيجة لوجودها في فترة توسع
طويلة الأجل، وكذلك تشجيع الصناعات خاصة الحربية، ثم إتباع السياسات
الكينيزية كما رأينا في الفصل الأول.

وقد انتفي ذلك بدورة الكساد التضخمي في أعوام 1973 - 1975 ثم 1979 - 1982، حيث ساد الكساد معظم الدول الصناعية المتقدمة. ويكمل الأمر في بيان الدورات الاقتصادية في نفس الوقت، بمعدلات البطالة (خاصة في الولايات المتحدة) والتي تتبع الأزمات الدولية في صعودها وهبوطها.

حيث يظهر لنا أن أقل نسبة البطالة حدثت في الولايات المتحدة منذ بداية القرن كانت 0.8% وحدثت عام 1906. وأن أعلى نسبة بطالة حدثت في الولايات المتحدة في هذا القرن هي 24.9% عام 1933. و أن أقل مجموعات للبطالة حدثت في خلال سنوات الحرب العالمية الأولى ، والثانية، وحروب كوريا.

كما أن فترات التوسع والانتعاش المصحوبة بقيادة صناعات قائدة مثل السيارات في أوائل هذا القرن، قد شهدت انخفاضات في معدلات البطالة. ويظهر لنا أنه ابتداءً من الثلاثينيات من القرن العشرين فإن نمو البطالة "الطبيعي" قد ازداد ولم ترجع إلي سابق معدلها فيما قبل الثلاثينيات.

ومن ناحية أخرى فإننا يمكن أن نكمل الصورة العامة لاتجاه الركود في الرأسمالية منذ الحرب العالمية الأولى، بإظهار أرقام تتعلق باستخدام الطاقة الإنتاجية الصناعية منذ عام 1947 في الولايا المتحدة، والدول الصناعية الأخرى، تبين لنا أن استخدام الطاقة قد قل إلي حدود كبيرة حسب الدورات الاقتصادية القصيرة الأجل.

والجدول التالي يبين الانكماش الذي طرأ في المعدل السنوي لنمو الناتج الصناعي بعد الحرب العالمية الثانية.

جدول ()

المعدل السنوي لنمو الناتج الصناعي بعد الحرب العالمية الثانية

نسبة 67 – 1975	نسبة 47 – 1966	
1.9	5.0	الولايات المتحدة
4.6	8.9	السوق الأوروبية المشتركة (الدول الست الأصلية)
7.9	9.6	اليابان
2.0	2.9	بريطانيا

E.MANDEL, " Long – waves" op.oit, P.3 also by E. MANDEL
in Late Capitalism P.142.

ويظهر من الجدول انخفاض نمو الناتج الصناعي في كل الدول الرأسمالية
المتقدمة في الفترة 1967 – 1975، عما كانت عليه في الفترة 47 – 1966.

أولاً: نظريات النمو / والكساد:

منذ بداية التحليل الاقتصادي الكلاسيكي، أي منذ آدم سميث ودافيد ريكاردو، فإن مسألة ومشكلات النمو والكساد، كانت مطروحة ويمكن تقديمها في أربع اتجاهات اقتصادية.

(1) إعادة استثمار المنتج للفائض الاقتصادي:

وظهر هذا الاتجاه منذ القرن 18، حيث أن التطور لمدي طويل يعتمد من ناحية علي حجم الفائض الصافي. ومن ناحية أخرى علي التفريق بين الربح والربح. والأخير يمكن إعادة استثماره، ويخدم توسيع الإنتاج. وبدون التقدم الفني، فإن الاقتصاد يتحول إلي حالة ساكنة، ويختفي الفائض.

ويعرف الفائض الاقتصادي، بأنه زيادة الإنتاج في المجتمع بالنسبة للاستهلاك. وبالنسبة للكلاسيك فإن الفائض والربح يتحدان.

وكان الطبيعيون Physocrates يهتمون بالقطاع الزراعي، باعتباره القطاع المنتج الوحيد في المجتمع. إذ ينتج عن نشاط الزراعة فائض اقتصادي Economic Surplus، يستعمل في تنمية المجتمع. ومن هذا الفائض يتم الإنفاق، علي تنمية الزراعة. ويتوقف زيادة الناتج القومي، علي مقدار ما يحققه القطاع الزراعي من فائض، وما يعاد استثماره من هذا هو الفائض.

أما الكلاسيك، فقد ظهرت آرائهم، بعد الثورة الصناعية. وكان لديهم الرغبة في معرفة أسباب النمو في الدخل القومي، والأسلوب الذي يتم من خلاله هذا النمو.

وقسم الكلاسيك، الدخل القومي، إلي ثلاثة أجزاء رئيسية هي: الأجور والإيجار والأرباح. وأن العلاقات بين هذه الأجزاء تؤثر علي التنمية الاقتصادية في المجتمع.

ورفض آدم سميث (1723 - 1790)، رأي الطبيعيين المتمثل في أن القطاع الزراعي هو القطاع المنتج الوحيد دون القطاعات الأخرى. وإن كانت الزراعة مطلوبة كمطلب أساسي لعملية النمو الاقتصادي لسد حاجة السكان غير الزراعيين - أي سكان المدن - إلي المواد الغذائية التي يقوم بتوفيرها القطاع الزراعي.

وأكد آدم سميث، في كتابه "ثروة الأمم" أن السبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية، هو التخصص، وتقسيم العمل، اللذان يؤديان إلي الارتفاع بكفاءة العمل، وخفض الوقت اللازمة لإنتاج السلعة، وإيجاد وسائل إنتاجية كفؤة متخصصة لإنتاج السلع. ويتوقف كلاً من التخصص وتقسيم العمل، علي حجم السوق، فكلما كبر حجم السوق، كلما زاد الطلب علي السلع المنتجة، وأصبح تقسيم العمل مسألة ضرورية. وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية، في رأي آدم سميث، هي مسألة تراكمية. وأن المجتمع يمر بمرحلة التنمية الزراعية، ثم تعقبه التنمية الصناعية، ثم تتسع النشاطات التجارية والخدمات فيه.

(2) ندرة الموارد الطبيعية، والضغط السكانية:

أعتبر دافيد ريكاردو (1772 - 1823) أن الزراعة في مقدمة الأنشطة الاقتصادية، أي في مجال التنمية الاقتصادية، إذ أن توفير الغذاء يعتبر محور تحليله.

وأعتمد بصورة أساسية علي قانون تناقص الغلة، وإن الطلب علي الأراضي الزراعية، يزداد بزيادة عدد السكان، وتراكم رأس المال، لذا يضطر المنتجون ، في ضوء زيادة الطلب علي المواد الغذائية إلي استخدام الأراضي الأقل خصوبة من ناحية، واستخداماً أكثر كثافة للأراضي الخصبة من ناحية أخرى، مما يقربهم من

قانون تناقص الغلة في مجال الإنتاج الزراعي. وإن الاستفادة من التقنية في الزراعة، هي السبيل الأساسي لتنمية هذا القطاع.

(3) ندرة الطبيعة والضغط السكانية:

ويعتبر روبرت مالتس (1766 – 1834) أن النمو الاقتصادي محدود، خاصة للمنتجات الغذائية. فإن ندرة الموارد الأولية الضرورية للصناعة، تتأثر بندرة المصادر البيئية الغذائية. إذ أن ندرة الموارد الأولية الضرورية للصناعة تتأثر بندرة المصادر البيئية للأراضي، وتناقص الغلة، خاصة في الزراعة. وأن النمو السكاني سيكون أسرع من النمو الزراعي، مما يؤثر علي النمو الاقتصادي عامة.

وأوضح مالتس أن التغيير الهيكلي تحدثه عملية التنمية في المجتمع. وذكر أنه مع تقدم المجتمع يتضاءل دور القطاع الزراعي في الاقتصاد، ويزيد دور القطاع الصناعي. وأن نمو القطاع الزراعي بطيء، أما قطاع الصناعة، فإنه أسرع في النمو. حيث أن التقدم التكنولوجي، يمكن تطبيقه علي القطاع الصناعي، لأنه يتميز بتزايد الغلة، بينما يسيطر علي القطاع الزراعي مبدأ تناقص الغلة. لذا فإن التنمية الاقتصادية تتحقق بتنمية القطاع الصناعي. حيث أنه من غير الممكن زيادة إنتاجية القطاع الزراعي، حتى مع التطبيقات الفنية المتقدمة، بسبب اتسام القطاع الزراعي بتناقص الغلة. وبالتالي فإن النمو محدود، خاصة للمنتجات الغذائية. وأن النمو السكاني يزداد بمتوالية هندسية، بينما يزداد إنتاج الغذاء بمتوالية – عددية. وبالتالي فإن النمو محدود للمنتجات الغذائية. وإن ندرة الموارد الأولية الضرورية للصناعة، تتأثر بندرة الموارد البيئية للأرض، وتناقص الغلة، خاصة في الزراعة. وأن نمو السكان، أسرع من النمو الزراعي، مما يؤثر علي النمو الاقتصادي عامة. ذلك أن

هناك علاقة وثيقة في النمو الاقتصادي، بين حجم الموارد الاقتصادية، والزيادات السكانية. فالزيادة في السكان مرتبطة بحجم الثروة في ذلك المجتمع.

وأعتبر أن الزيادات السكانية في الدول ذات الموارد الوفيرة، سيؤدي إلى خلق طلب فعال، والعكس صحيح. وأن الزيادات السكانية في الدول الفقيرة ستؤدي إلى نتائج سلبية على الاقتصاد، وذلك لضيق السوق ومحدودية عرض السلع المنتجة.

ويذكر بعض علماء البيئة⁽¹⁾ أن الأرض لم يعد بمقدورها دعم نمط النمو الاقتصادي لذا كان يقود المجتمعات في السنوات الـ 200 الماضية. ويجب الإقلاع عن عادة النمو Growth، وذلك بالمحافظة على الثروات والموارد للوصول إلى اقتصادات محلية، أكثر استدامة. مع الإقلال من فكرة إن الكثرة هي الأمثل، وأن حل أي مشكلة يكمن في المزيد من التوسع.

ذلك أن المجتمعات الرأسمالية تعاني من التباطؤ المؤقت في النمو، أي يعاني من الركود Recession. ولكي نتمكن من إعادة النمو لابد من تحفيزات اقتصادية Economic Stimulus. وهو رهان على إمكان إعادة تشغيل آلة النمو واسترداد، ليس فقط ما صرف على التحفيز، بل وما تراكم من ديون كانت هي السبب الرئيسي في ظهور المشكلة.

ويجب تخفيض انبعاثات الكربون بنسبة 30% بحلول عام 2020، أو إلى إنتاج جميع ما نحتاج إليه من الطاقة الكهربائية من مصادر بديلة على مدي عقد من الزمن. وقد يبدو المستقبل قاتماً. ولكن يمكن إنتاج طرق مستديمة.

(1) ماك كين - الإقلاع عن عادة النمو الاقتصادي. مجلة العلوم. المجلد 27 - العددان 4/3 مارس / إبريل،

2011، الكويت، ص ص 84 - 92.

وقد أدى ارتفاع أسعار البترول إلي تراجع الرغبة في النقل والشحن مسافات بعيدة. فبحلول شهر مايو عام 2010، ارتفعت تكلفة نقل حاوية شحن واحدة من شنغهاي إلي الولايات المتحدة، إلي نحو 8000 دولار أمريكي، مقارنة بنحو 3000 دولار أمريكي في أوائل هذا العقد، وبالتالي قلت كميات الشحنات. وأدى ذلك إلي تقليل استيراد الحديد والصلب من الصين مثلاً، إذ أصبح الصلب الصيني غير قادر علي المنافسة، في أسواق الولايات المتحدة.

ومع ارتفاع أسعار البترول، فقد ارتفع معها الطلب علي الأيثانول، وارتفعت أسعار الأغذية ارتفاعاً كبيراً. وقد يكون من المحتمل أنه عندما شهدنا ذروة البترول، شهدنا أيضاً ذروة النمو الاقتصادي. فقد ارتفعت أيضاً تكاليف التأمين وارتفعت أسعار البترول، وأنغلق الاقتصاد، وتبخر المال المخصص للاستثمار في الطاقة، وعندما بدأ الاقتصاد بالتسارع مرة أخرى ارتفعت أسعار البترول مجدداً.

وقد بين تقرير "نادي روما" - الصادر في عام 1972، وهو بعنوان "حدود النمو The limits to Growth"، أن النمو محكوم بنقص الطاقة والموارد الأولية والمواد الغذائية، ومشاكل التلوث المتصاعدة، إلي جانب الانفجار السكاني، وأنه:

(أ) إذا استمرت اتجاهات النمو في العالم، من حيث السكان والصناعة والتلوث وإنتاج الغذاء واستنفاد الموارد كما هي عليه دون تغيير، فإننا سنصل إلي حدود النمو علي الأرض في المائة سنة القادمة.

(ب) يمكن تغيير اتجاهات النمو هذه، وتأسيس ظروف استقرار بيئية واقتصادية قابلة للاستدامة في المستقبل. ويمكن تصميم حالة التوازن العالمي بحيث تكون الحاجات المادية الأساسية لكل شخص علي الأرض ملبأة، ويمتلك كل شخص فرصاً متساوية لتحقيق إمكاناته أو إمكانياتها الإنسانية الفردية.

(ج) فإذا قرر سكان العالم أن يسعوا جاهدين إلى تحقيق هذه النتيجة الثانية بدلاً من الأولى، فبقدر ما يسرعون في البدء بالعمل للوصول إلى الهدف بقدر ما تزداد فرص نجاحهم.

ولابد من إبطاء النمو السكاني، وترشيد، وعدم تجاهل المشكلات البيئية وتغيير أسعار الطاقة، بما يعكس الضرر الذي تلحقه بالبيئة.

ولابد من التساؤل عن مقاييس السعادة وقيمتها، حتى مع تضاعف مستويات المعيشة ثلاث مرات، عما كان من 50 عاماً مضت.

(4) تفسير كارل ماركس للأزمات الاقتصادية:

وبالنسبة لكارل ماركس، فهو يقر بالطبيعة الدينامية للرأسمالية، وكذلك التضادات في التراكم، ولم يخصص ماركس في أعماله جانباً منفصلاً عن الأزمات الاقتصادية. ويشير مصطلح الأزمة في الماركسية، إلى انتقال حاد إلى الكساد. وتشير إلى الفترة، والتي يكون فيها إعادة الإنتاج العادي للعملية الاقتصادية، خلال فترة من الزمن، تعاني من انكسار مؤقت. وتحفز فترة الأزمة صراع الطبقات، أو تغير اجتماعي، أو نشأة عملية التراكم.

ونظرية الأزمة لدى ماركس تكونت عن طريق:

(أ) قانون الاتجاه العام لمعدل الربح للانخفاض، إذ أن التكوين العضوي لرأس المال، يزيد ويؤدي ذلك إلي انخفاض معدل الربح، مما يؤدي إلي إبطاء الإنتاج، والوصول - إلي ربما - أزمة.

(ب) انخفاض الاستهلاك، إذ نجح الرأسماليون في الفوز بالصراع الطبقي، فإنهم يدفعون الأجور نحو الانخفاض، وزيادة مجهود العمل، ورافعين معدل القيمة الفائضة، وبالتالي يعاني الاقتصاد الرأسمالي من مشاكل عدم كفاية الاستهلاك الكلي.

(ج) العمالة الكاملة:

إن تراكم رأس المال، في رأي ماركس، يمكن أن يدفع إلي أعلى، الطلب علي قوة العمل، وبالتالي، زيادة الأجور. وإذا ارتفعت لأجور بدرجة عالية جداً، فإنها تهبط بمعدل الربح مسببة ركوداً.

وبالتالي فإن التقلبات والأزمات الاقتصادية، والمالية في الرأسمالية، هي جزء وخصيصة أصيلة في التطور الرأسمالي، ومنها انخفاض معدلات الأرباح، والاختلاف والتباين في القطاعات الإنتاجية المختلفة، إلي جانب انخفاض الطلب، مما يؤدي إلي حدوث الأزمات الاقتصادية. وإن طبيعة المنافسة الرأسمالية تؤدي إلي زيادة التركيز والاحتكار، وتجميع رأس المال في أيدي قلة من الرأسماليين، وأدي إلي التوسع في إنتاجهم للحصول علي المزيد من الأرباح، وبالتالي فإن تركيز الملكية في أيدي قلة من الرأسماليين، والإفقار المستمر للطبقة العاملة، التي تستهلك هذا الإنتاج، يؤدي إلي حدوث أزمات فيض وزيادة الإنتاج عن الاستهلاك.

(5) التطور كنتيجة للتغير التقني والتنظيمي: (نظرية التدمير الخلاق لشومبيتر)

وبالتالي يبين التاريخ أن من أهم الاستراتيجيات للتغلب علي الركود، هو البحث عن تقنيات جديدة، تسمح بنمو العائد، في الزراعة، وكذلك في الصناعة. وهذا إسهام من آدم سميث، وكما رأينا فإن النمو يأتي من تقسيم العمل، وتعميق التخصص. واللدان يرفعان كفاءة العمل ويخفضا الوقت اللازمة لإنتاج السلعة، ويؤدي لإيجاد وسائل إنتاجية كفوة متخصصة لإنتاج السلع، ويتوقف التخصص وتقسيم العمل، علي مدي كبر حجم السوق.

وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في رأي آدم سميث هو مسألة تراكمية. ومن ناحيته يعرض دافيد ريكاردو لقانون الغلة المتناقصة، خاصة في الزراعة.

ومن ناحيته أظهر ماركس، كيف أن المنطق الرأسمالي لإعادة استثمار الفائض، مصحوباً بنضال العمال من أجل الدفاع عن مستويات معيشتهم وظروف العمل، تؤدي إلي نمو قوي الإنتاج، أي حركة دائمة لتخفيض التكاليف، وإبتكار أنواع جديدة من السلع، وأن هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية تعتبر جزءاً من التطور الرأسمالي، ومنها انخفاض معدل الربح والتباين والاختلاف في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وانخفاض، مما يؤدي لظهور الأزمات الاقتصادية.

وبالتالي فإن نمو الرأسمالية يعتمد علي دينامية طرق الإنتاج، فأشكال التنظيم الداخلي للمؤسسات لشرح الاتجاه الهبوطي لمعدل الربح، و/أو تعميق الصراعات بحدوث الأزمات، وبالتالي "التدمير الخلاق"، بتدمير وسائل وطرق قديمة للإنتاج وإبداع طرق جديدة ووسائل أخرى جديدة للإنتاج.

وبالتالي يدعو شومبيتر Schumpeter⁽¹⁾ إلى الربط بين تطور الرأسمالية بالابتكار.

وبالتالي فإن البحث العلمي، وإنتاج منتجات جديدة، والسيطرة على الأسواق الخارجية، والمنافسة، تؤدي لتطور الرأسمالية.

ويعزو جوزيف شومبيتر أسباب الأزمة الاقتصادية الكبير من عام 1929 وحتى نهاية الثلاثينيات، إلى الالتقاء - بطريق الصدفة - بين قاع الأنواع الثلاثة من الدورات الاقتصادية- التي يعتقد أنها علامات مميزة للاقتصاد الرأسمالي. (الطويلة الأجل - العشرين عاماً- قصيرة الأجل) ويضاف إلى هذا أحداث تاريخية غير متكررة الحدوث وترجع جذورها إلى فترة الحرب (التوسع الزائد في الزراعة بالولايات المتحدة، وضعف النظام المصرفي والائتماني، والأزمة المالية العالمية عام 1931 الخ).

أما الشق الثاني من النظرية، وهو الجزء الحيوي فيها، يتجه إلى إسناد سبب ضعف حركة الانتعاش بعد عام 1933 وعدم اكتمالها، إلى عامل سياسي، وهو حركة "العهد الجديد" التي يزعم أنها جاءت تحيزاً ضد النظام الرأسمالي، ليس فقط كتشريع، بل أيضاً وبدرجة أكبر، في الروح التي تم بها تنفيذ التشريع⁽²⁾.

ويذكر شومبيتر أنه يستخدم في تحليله شكلاً توضيحياً لثلاثة دورات، دورة كينشن لـ 40 شهراً، ودورة جيجلار لعشر سنوات، ودورة كوندرتيف لـ 60 عاماً.

(1) أنظر عرض لنظرية شومبيتر في دورات الأعمال في Long waves Sum mary of Schumpeter's Theory of the Business Cycle By Rendigs Fels. Pp. 90 – 107.

(2) ج. م. شومبيتر، الدورات الاقتصادية، المجلد 2، الفصل 15، وخاصة الفقرة ج (The Disappointing Juglar).

وكانت أولى دورات كوندريتييف أثناء الثورة الصناعية، من عام 1780 - 1842، والثانية تلك من البخار والصلب، من 1842 إلى 1897، والثالثة من الكهرباء، والكيمياء والموتورات من عام 1898 حتى تاريخه، وبالتالي هناك ثلاث دورات، والدورة الرابعة هي مجمل الثلاث دورات.

أي أن كل دورة كوندريتييف تشمل مجموعاً من دورات جيجلار وكل من دورات جيجلار تضمن عدداً من دورات كيتشن. وكل تلك الدورات تتبع من الاختراع.

الدورات الاقتصادية طويلة الأجل (دورات كوندريتييف)

بدأت نظرية الموجات طويلة الأجل للرأسمالية بكتابات لكوندريتييف وهو أكاديمي روسي، كتب مقالة عام 1922 (باللغة الروسية أولاً) يذكر أنه إلي جانب الدورات العشرين لجيجلار Judglar، والدورات المتوسطة الأجل، وهي دورات كيتشن Kitchin والتي تتراوح مدتها حوالي 3 سنوات.

كما يوجد هناك اقتصاديين آخرين - إلي جانب كوندريتييف - اكتشفوا وجود دورات أو موجات طويلة الأجل في الاقتصاد الرأسمالي، مثل الاقتصادي الهولندي J. Van Gelderen (والذي كتب تحت اسم مستعار هو J. Fedder). وكان أول من لفت الإنتباه لتلك الموجات، في عام 1913. وبعده كان كوندريتييف عام 1926، وذاعت شهرة الأخير علي استحياء، ومقاومة من نظام ستالين في روسيا، علي أنه هو الذي كشف عن وجود الموجات طويلة الأمد إلي جانب آخرين.

علي أية حال لابد من الأخذ في الاعتبار اعتبارات الطبيعة المالية النقدية Monetary وارتفاع الأسعار واستثمارات الإحلال Replacement من جانب المستثمرين ، والربحية .. وأخيراً الاعتبارات المناخية والبيئية.

ويفترض كوندرتيف في مقاله أن هناك دورات طويلة الأجل طولها المتوسط في الاقتصاد الرأسمالي طولها حوالي 50 عاماً⁽¹⁾.

ويفترض كوندرتيف صعوبة ملاحظة تلك الدورات طويلة الأجل، لأنها تفترض إيجاد إحصاءات لمدد طويلة.

ويلجأ كوندرتيف لدراسة الأسعار، وأسعار الفائدة، والأجور، والتجارة الخارجية، وإنتاج واستهلاك الفحم والحديد.. في كلاً من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وألمانيا .. بداية من عام 1780 حتى عام 1925. ويخلص إلي أن هناك ثلاث دورات طويلة الأجل خلال تلك الفترة، ويتراوح طول الموجة ما بين 47 و 60 عاماً. وبالتالي تظهر تلك الدورات الطويلة حركة مثل حركة الأمواج، وأن تلك الموجات تسرع أو تؤخر معدلات النمو في الاقتصاد. وإن كان أمر صعوبة إثباتها، يرجع لوجود أو عدم وجود الإحصاءات، وذلك لمدد طويلة.

وإن تلك الموجات طويلة الأجل ترجع أيضاً إلي متغيرات خارج الاقتصاد مثل:

(أ) تغيرات في النقدية (ب) الحروب والثورات

(ج) غزو بلدان جديدة ودخولها في الاقتصاد العالمي.

(د) تغيرات في إنتاج الذهب⁽²⁾.

(1) ظهرت المقالة للأستاذ N.D. Kondratieef بالألمانية في :

Archiv für Sozialwesen Schaft and Sozial Politik.

في عام 1926 في حوالي 26 صفحة، وظهرت لها ملخص مترجم بالإنجليزية في

Review of Economic Statistics Vol. XVII, November, 1935. No. 6.

تحت عنوان The Long Waves in Economic Life. في كتاب:

Christopher Freeman (ed.) Long Wave Theory, Elgar Reference Collection. UK – US. 1966. PP. 105 – 115.

(2) كوندرتيف ص ص 112 – 115 – (فريمان ، ص ص 64 – 67)

ويذكر كوندرتيف أن الاعتراضات علي دورية الدورات طويلة الأجل غير مقنعة. ويؤكد أنه علي أساس الإحصاءات الموجودة، فإن وجود تكرار للدورات طويلة الأجل، لها احتمالية كبيرة⁽¹⁾.

وتلك الدورات لها أهمية كبيرة في التطور الاقتصادي، وهو عامل يؤثر علي مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، وإن الدورات الاقتصادية ليست موجات فقط علي المدى المتوسط، ولكنها يمكن أن تكون موجات طويلة الأجل. وتضيف أن الاقتصاد الرأسمالي ينمو بطريقة مضطربة علي شكل موجات، وينمو إذاً عبر دورات موجات قصيرة، ومتوسطة ، وطويلة الأجل.

ويشرح كوندرتيف عام 1926، صفات أمبريقية ملخصها في التالي:

(1) خلال ارتفاع الموجة طويلة الأمد – فإن سنوات الرخاء عديدة، بينما في سنوات الهبوط فإن سنوات الكساد تسود.

(2) خلال سنوات الهبوط، فإن الزراعة عادة ما تعاني من كساد صريح وطويل الأمد.

(3) خلال سنوات الهبوط، يتم اكتشاف أو اختراع العديد من الاختراعات في أساليب الإنتاج والمواصلات والاتصالات وتنتشر تلك الاختراعات في بداية الموجة العالمية التالية.

(4) وفي بداية الموجات ارتفاع الموجة، فإن إنتاج الذهب عادة ما يزيد، وتتوسع أسواق العالم.

(1) كوندرتيف ص 115 – (فريمان ص 67)

(5) وخلال ارتفاع الموجة الطويلة الأمد، نجد علي الأرجح وقوع حروب وثورات.

ويشرح تينبرجن J. Tinbergen أن معني الموجات (في الدورات) هي تتابع حركات الارتفاع والانخفاض، بما يمكن اعتبارها كموجات أو بالضبط (موجات طويلة)⁽¹⁾.

وتتهم دورات كوندرتيف أنها ذات آلية ميكانيكية، تستند إلي أسباب فنية وتكنولوجية. ولكن ارتباطها أو عدم ارتباطها بالحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لا يغفل وجود دورات (أو موجات) طويلة الأمد في حركة الاقتصاد الرأسمالي. وهي ظاهرة للأزمة موروثه ومتأصلة inherent في النظام الرأسمالي، سواء لعوامل داخلية أو خارجية (مثل الحروب وغيرها). يرتبط وجود الدورات طويلة الأجل، بما فيها من توسع وانكماش أن تلك الدورات مدفوعة بوجود الربح في توسع الاقتصاد الرأسمالي.

إذ أنه مع النمو الاقتصادي الرأسمالي، فإن السمات البنوية الرئيسية له، تتغير أنماط الطلب وكميات الدخل المتاحة للإنفاق، والمعرفة التقنية، والمخزون من المواد الأولية وتوزيع الدخل ومستوي الإنتاج، خاصة الصناعي وحجم السوق تتغير كلها، مع التقدم في المواصلات والاتصالات، مع التغير في الدور الاقتصادي للحكومة.

ويذكر كوندرتيف Kondratief أن الدورات الاقتصادية طويلة الأجل تفسر علي أساس الاختراعات والاكتشافات العلمية، والحروب والثورات، والتوسع الاستعماري واكتشافات الذهب.

(1) نشرت في مجلة Futures أغسطس 1981 J. Tinbergen

Kondratiev Cycles and So – Called Long Waves The early research in (Freeman (ed.) pp. 68-73.)

وبالنسبة لدورات جاجلار Juglar Cycles فهي دورات طويلة الأمد تتراوح ما بين 40 – 60 شهراً.

كما يري البعض الآخر أن توزيع الدخل العادل له أهمية كبيرة في حدوث الدورات طويلة الأجل، فهي الأهم في زيادة القدرة الشرائية لدى طبقات كبيرة من السكان، وإن توزيع غير عادل للدخل يتسبب في حدوث أزمات طويلة الأجل. إلي جانب آخرين مثل ماندل Mandel، وهو يستند إلي ماركس وشومبيتر، يؤكد علي أهمية المعدل العالي للربح لتحفيز الاستثمار والتراكم والاختراعات وانتشارها. وأظهر ماركس أنه في معظم المواقف الاقتصادية فإن زيادة في معدل العائد يكون الشرط الضروري لتوسع أكبر في الإنتاج. ويرى ماركس وشومبيتر والنيوكلاسيك والكينزيين أهمية كبرى للربحية المتوقعة، كمحفز للاستثمار، وانتشار الاختراعات والتقنية الجديدة.

وبالتالي فإن أي نظرية للتوسع و /أو الانكماش طويل المدي، لابد وأن تأخذ في اعتبارها، حسب نموذج ، Pekka Korpinen ⁽¹⁾ التالي:

توقعات الأرباح المستقبلية، مثلما أكد كينز في نظريته عن سلوك الاستثمار. (كينز) والتأكيد علي العلاقة بين تقديم تقنيات جديدة وبين مناخ الثقة اللازم للتوسع في النمو الاقتصادي (والاجتماعي).

⁽¹⁾ Pekka Korpinen , (1985), " A monetary Model of Long Cycles, in Tibor Vasko (ed.), The Long – Wave debate, Berlin: Il ASA and Springer – verlag, 333 – 410.

مذكور في:

Christopher Freeman (ed.) Long Wave Theory, Elgar Reference Collection. UK – US. 1966.

والاختلاف في معدلات العائد في القطاعات الاقتصادية - خاصة الصناعية - وأن التدمير الخلاق Creative Deatruction. يسهل وجود معدلات ربح أكبر من القطاعات التي تنمو بسرعة (شومبيتر) علي عكس القطاعات ذات معدلات الربح الأقل. والتوسع في الأسواق، سواء المحلية و /أو الدولية.

كل ذلك يؤدي إلي التوسع في الدخول، وبالتالي التوسع في الأرباح والأجور. وبالتالي فإن هذا العامل يتضمن عوامل ليس فقط اقتصادية، بل أيضاً عوامل اجتماعية وسياسية. (مثل تغيرات في الإصلاح الزراعي مثلاً والضرائب، والإضرابات.. الخ).

وبالتالي تتضافر العوامل الاقتصادية، والمالية والاجتماعية أو السياسية، لتقديم نماذج من فترات التوسع والانكماش الاقتصادي، أي للدورات طويلة الأجل.

ويمكن تفصيل ذلك في أن كلاً من العوامل التالية تسهم في وجود توسعات اقتصادية / مالية وانكماشات (كساد) اقتصادي / مالي، ومنها معدلات الربح والاختراعات وأسباب سياسية واجتماعية، وتوزيع الدخل إلي جانب الاستثمارات طويلة الأجل في البنية الأساسية وغيرها، إلي جانب العوامل الخارجية في التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية ... كلها تتضافر لحدوث / أو عدم حدوث الدورات الطويلة الأجل.

وأن تلك الدورات الطويلة الأجل، نافعة لمعرفة أسباب التحولات في حدوث كساد 1930، وأعوام السبعينيات والثمانينيات و 2007 / 2008. وهي المراحل الهابطة في التوسعات الدورية.

ويظهر الجدول التالي بعض الشواهد الإحصائية خاصة معدلات نمو الإنتاج الصناعي في بعض الدول المتقدمة (من عام 1827 حتي عام 1967) وكذلك معدلات نمو التجارة العالمية من عام 1820 – 1937

جدول ()

الشواهد الإحصائية لنظرية الموجات طويلة الأمد

السنوات	%	
1840 – 1820	2.7%	(أ) المعدل السنوي لنمو التجارة في العالم (بالأسعار الثابتة)
1870 – 1840	5.5%	
1890 – 1870	2.2%	
1913 – 1891	3.7%	
1937 – 1914	0.4%	
1848 – 1827	3.2%	(ب) المعدل السنوي لنمو الانتاج الصناعي في بريطانيا
1848 – 1875	4.55%	
1876 – 1893	1.2%	
1913 – 1894	2.2%	
1938 – 1914	2.0%	

%3.0	1967 – 1983	
%4.5	1874 – 1850	(ج) المعدل السنوي لنمو الإنتاج الصناعي في ألمانيا (ألمانيا الغربية بعد 1945)
%2.5	1892 – 1875	
%4.3	1913 – 1893	
%2.2	1938 – 1914	
%3.9	1967 – 1939	
%5.4	1873 – 1849	(د) المعدل السنوي لنمو الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة
%4.9	1893 – 1874	
%5.9	1913 – 1894	
%2.0	1938 – 1914	
%5.2	1967 – 1939	

ERNEST MANDEL, Long – Waves of Capitalist Development
(op.cit), p.3 cited also in E. MANDEL أنظر المصادر الأصلية فيها.

Late Capitalism, pp. 141 – 142.

ونستطيع من الإحصاءات السابقة ومن مشاهدات أخرى أن نميز كما ذكرنا من
قبل أربع مراحل توسع في الرأسمالية 1815 – 1840، 1850 – 1870، 1890 –

1914، 1948 - 1967 وأربع موجات أزمات في الرأسمالية: 1840 - 1850،
1870 - 1890، 1914 - 1948 وابتداءً من 1967 حتى الآن.

وتتميز كل مرحلة بنموذج معين للتراكم، وطرز من الصناعات الديناميكية
القائدة وبإطار خاص يحدد كيفية المنافسة، ونظام المنشأة. أو تتناسب كل منها
مرحلة معينة من التوسع الجغرافي في النظام الرأسمالي أو بتنظيم خاص للتخصص
الدولي في هذا الإطار، وبشكل أزمة لوظائف مركزه ومحيطه، وأخيراً توازن معين (أو
أختلال في التوازن) بين مختلف دول المركز، أن مجمل هذه الشروط يحدد نموذج
التحالفات الطبقية الموافق لنمط التراكم، ومن هنا إطار صراع الطبقات والحياة
السياسية. كما تجدد نموذج إنتاج البرجوازية كمتعم ضروري لنموذج إعادة إنتاج
الرأسمالي.

وبالعكس تشكل كل مرحلة أزمة بنيوية، مرحلة من اختلال التكيفات
Desajustment وإعادة توافقها Reajustments، وانتقالاً من نمط التراكم إلي
آخر وتستتبع الأزمة تباطؤ في النمو ومشحن لصراع الطبقات.

في المرحلة الأولى: من نمو الرأسمالية (1815 - 1849)، كان ظهور وتوسع
نمط الإنتاج الرأسمالي يخضع للتحالفات الطبقية بين البرجوازية الصناعية الجديدة
وطبقات الملاك العقاريين. وبلغت الأزمة البنيوية أوجها مع أزمة 1848 التي كانت
في آن واحد اقتصادية وسياسية.

وقد ارتكزت المرحلة الثانية من توسع الرأسمالية (1850 - 1870)، علي
السكك الحديدية وصناعة الصلب. وظهر الشركات المساهمة لتزيد التناقض الملازم
لنمط الإنتاج، وفي خلال هذه المرحلة شهد المحيط تراجعها في أهميته النسبية، فقد

استمر بالتأكيد في تصدير القطن، لكن صناعة الصلب الجديدة القائمة كانت تؤمن موادها الأولية من المركز.

وقد تجاوزت تلك المرحلة بتجاوز الليبرالية الاقتصادية Laissez Faire Laissez Passer التي طبعت سنوات الحقبة (1850 - 1870) كالحقبة الوحيدة الليبرالية الرأسمالية وتجاوزتها بتكوين الاحتكارات وبالتوسع الامبريالي.

وقد كانت الحقبة الطويلة نسبياً بين 1914 و 1948 حقبة أزمة بنيوية واحدة، فلقد بقيت الصناعات القائمة خلال فترة ما بين الحربين ، هي ذاتها بالنسبة لحقبة ما قبل 1914 واستمر نموذج التراكم مشابهاً لذاته تقريباً، وبسبب استطالتها أدت إلي تغييرات عميقة في النظام الدولي. ومرحلة ما بين الحربين لا تعتبر بحق مرحلة توسع مستقل، ففترة الازدهار القصيرة التي سبقت إعادة تعمير أوروبا، وحالات التضخم التي شهدتها النصف الأول من العشرينيات، انتهت بشكل كارثة في عام 1929 (كما رأينا في الفصل الأول)، وقد بلغ مستوى الإنتاج عام 1938، بالكاد مثيله في عام 1913.

أيضاً تميزت مرحلة الأزمة الطويلة تلك باحتدام الصراع الطبقي في المركز، وبامتداده علي المستوي العالمي بمد الحركات القومية المناهضة للامبريالية. كما قامت الثورة الاشتراكية في روسيا عام 1917، وكذلك قامت الحرب العالمية الأولى عام 1914.

أما عن مرحلة التوسع التي بدأت عام 1948، وأنتهت بالأزمة النقدية عام 1967، فقد تمكنت الصناعات القائمة لهذه الفترة من النمو القوي، بما يتباين مع حالة شبه الركود التي عرفتتها حقبة 1914 - 1948. هذه الصناعات تمثلت في السلع المعمرة وبشكل خاص السيارات والتعدين الذي رافقها، وكان نمو هذه

الصناعات قد بدأ خلال فترة ما بين الحربين، وأخذ نموذج التراكم الذي استتبعه شكله النهائي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة، والتوسع الذي شهدته سنوات 1948 - 1967 يركز بكامله علي سباق من عمليات اللحاق الذي مارسه كل من أوروبا واليابان والاتحاد السوفيتي.

غير أن مرحلة التوسع (1948 - 1967) شهدت تغير نموذج التخصص الدولي. فسباق التصنيع بإحلال الواردات، الذي بدأ في إبان أزمة الثلاثينيات في بعض دول أمريكا اللاتينية تسارع خلال الحرب وفي الخمسينيات في أمريكا اللاتينية كلها والعالم العربي وآسيا. وانطلق في أفريقيا خلال الستينيات.

وشهد المحيط تقاوم حالات من تفاوت النمو داخله، وشهد أيضاً ظهوراً مبنياً للأمبريالية الإقليمية الفرعية *Sous - Imperialisme* وكل ذلك رافقه هيمنة الولايات المتحدة المطلقة علي المستويات الصناعية والمالية والعسكرية. وأضحى الدولار عملة عالمية. إلا أن كل ذلك بدأ يتفتت ابتداءً من عام 1967، بظهور الأزمة الاقتصادية العالمية في السبعينيات والثمانينيات.

ومن ذلك العرض والتحليل يظهر لنا أن نظريات الموجات الطويلة مؤكدة أحصائياً ومؤكدّة أيضاً من ناحية التحليل الكيفي، وأن الأزمة الاقتصادية العالمية تدخل في إطار الإنكماش طويل الأمد والذي بدأ منذ 1967. مصحوبة بأزمات تضخم ودورتين اقتصاديين في 73 - 1975، 1979 - 1982.

والآن قد ظهرت لنا إحصائياً وكيفياً وجود موجات طويلة الأجل في الرأسمالية فإننا نحتاج إلي تفسير لتلك الموجات، وسوف نعتمد علي تفسير البروفيسور (كوندريتيف) وأرنست ماندل لهذه الموجات الطويلة الأجل⁽¹⁾. وفي شرحه للموجات

E. Mandel, late Capitalism, p. 108. (1)

طويلة الأجل علي طول الاستثمارات الكبيرة، وتغيرات نشاطات الادخار، وبطء دوران المال النقدي ونتائج انخفاض مستوى المعيشة لمدة طويلة. هذه الاستثمارات الكبيرة والتحسينات وتدريب الكادر من العمال وهكذا. أوجد لديهم الطاقة لاستخدامهم علي مدي طويل، وإنتاجهم يتطلب فترات طويلة، أطول من مدي الدورات الاقتصادية (الصناعية أو التجارية) العادية قصيرة الأجل. أن مراحل تمدد الرصيد من هذه المنتجات الرأسمالية لا هو مستمر ولا منتظم، وأن وجود فترات اقتصادية جديدة مرتبطة بالضبط بميكانيزم التوسع في هذا الرصيد. أن فترة التوسع المتسارع تسير مع الموجة المتصاعدة بينما الفترة التي يتم فيها هذا الإنتاج الرأسمالي فيسير ببطء مع الموجة الهابطة، مع الدورة الطويلة. ذلك أن إنتاج هذا النوع من رأس المال يتطلب فترات طويلة الأجل، أطول من فترة قصيرة الأجل. الانخفاض طويل الأجل في معدل الربح المتوسط. ويقول أرنست ماندل هنا أنه ينقصه البيانات الإحصائية لإثبات ذلك.

وأيا كان التفسير فإنه من الواضح، هو وجود الدورات الطويلة الأجل. وأن النظام الرأسمالي الدولي يمر منذ عام 1967 في موجة انكماشية طويلة الأجل تضاف إلي الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل والانكماشية لعام 1973 - 1975 و 1982 - 79.

(4) العلاقات بين الدورات الاقتصادية الطويلة الأجل، والدورات الاقتصادية قصيرة الأجل:

والآن نربط بين الدورات الاقتصادية طويلة الأجل، والدورات الاقتصادية قصيرة الأجل. ذلك أن الموجات الطويلة الأمد لا تأتي ميكانيكا بل بالارتباط بفترات من الدورات الكلاسيكية.

ففي مرحلة التوسع الطويل الأجل فإن فترات الدورات الاقتصادية القصيرة الأجل من الانتعاش تكون أطول وأعمق والأزمات الدورية لفيض الإنتاج أقصر وأخف. وبالعكس في الموجات الكسادية طويلة الأجل فإن فترات الانتعاش تكون أقصر، بينما فترات دورة الأزمة لزيادة الإنتاج بالعكس تكون أطول وأكثر عمقاً.

والجدول التالي يبين العلاقة بين الدورات الطويلة الأجل للتطور الرأسمالي والدورات الاقتصادية العادية.

جدول ()

العلاقة بين الدورات الطويلة والدورات الاقتصادية العادية (من عام 1848 – 1940)

نسبة شهور التوسع إلي الشهور كلها			
1.8	2.71	1.61	موجة توسعية 1848 – 1873
0.86	0.76	0.79	موجة انكماشية 1873 – 1895
1.14	1.62	1.33	موجة توسعية 1895 – 1913
0.67	1.36	1.82	موجة انكماشية 1913 – 1940

E. Mandel. Long Waves, opcit, o.29 أنظر المراجع الأصلية في.

وبالتالي فإن الأزمات الاقتصادية القصيرة الأجل مرت بها الرأسمالية منذ 1967 (فترة أنكماش طويل الأجل) تصبح أطول وأعمق وأكثر تكراراً في الحدوث.

(5) الأزمة الرابعة التي تعيشها الرأسمالية:

والأزمة الرابعة التي تعيشها الرأسمالية، إلى جانب الأزمات الاقتصادية والأزمات الطويلة الأجل والتي بينهاها في الصفحات السابقة. هي أزمة الركود الطويل الأمد جداً في منحنى الرأسمالية حيث بلغت نقطة الانقلاب في عام 1917 بالثورة الروسية، واندلاع الحرب العالمية الأولى. وبالتالي فهي أزمة سياسية - اقتصادية.

وأزمة 29 - 1939 دليل على ذلك، ثم اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939 - 1945. وقد شهدت تلك الفترة انحساراً جغرافياً للرأسمالية. وإن انعكس ذلك في نهاية القرن العشرين، بانهيار الاشتراكية، والدعوات باستمرار أبدي للرأسمالية، ثم ظهرت أزمة 2008 حتى الآن، ومثلت أكبر ثاني أزمة عالمية، بعد الكساد في 1929 - 1940.

وبالتالي فإن أزمة الركود التضخمي في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، في الرأسمالية هي أزمة مركبة من عدة أزمات هي:

(1) أزمة تضخم، نتيجة سيادة الاتجاه التضخمي في الرأسمالية الاحتكارية كما رأينا من قبل.

(2) أزمات دورية اقتصادية قصيرة الأجل حدثت في السنوات 1973 و 79 - 1982.

(3) موجة انكماشية طويلة الأجل (دورة كوندريتيف) منذ عام 1967 وبالتالي عمقت من أزمتي 73 - 1975 و 79 - 1982.

(4) أزمة تاريخية للرأسمالية نحو الانحدار منذ الحرب العالمية الأولى وهو اتجاه تاريخي. ويتداخل ذلك مع الدورات التضخمية والانكماشية طويلة الأجل وقصيرة الأجل السابقة لتتركز في الفترة منذ عام 1967 وحتى الآن.

وظهور هذه الفترات من التوسع الإنتاجي للسلع الرأسمالية أي أوقات الموجات المتصاعدة المتوسعة، يعتمد علي مجموعة من المتطلبات هي:

(1) كثافة كبيرة من الادخار.

(2) عرض كبير نسبياً من رأس المال الائتماني.

(3) تراكمات في أيدي مجموعة من المنشآت القوية والمراكز المالية.

(4) مستوي منخفض من أسعار السلع التي تعمل كمحفز لنشاط الادخار والاستثمارات طويلة الأجل.

ووجود تلك المتطلبات تخلق موقفاً، حيث يؤدي إن عاجلاً أو آجلاً لزيادة في الإنتاج من تلك السلع الإنتاجية الرأسمالية المذكورة عالية، وبالتالي إلي ظهور موجة اقتصادية توسعية جديدة طويلة الأمد.

وينتقد أرنست ماندل في كتابه "الموجات الطويلة في التطور الرأسمالي" تلك النظرية ويقول أن تحركات معدل الربح المتوسط، تتم بطريقتين علي أساس زمني:

(1) خلال الدورة الصناعية.

(2) وخلال عمر الرأسمالية كلها.

ويقدم أرنست ماندل أساساً لتحركات معدل الربح، وهي التحركات التي تسمي طويلة الأجل وتستمر من 20 - 25 عاماً. ويقول أن زيادة حادة في معدل فائض القيمة أو انخفاضاً حاداً في معدل زيادة التركيب العضوي لرأس المال وتغير حاد في

معدل دوران رأس المال، أو تركيبة من كل ذلك، يمكن أن يشرح التغير المفاجئ في المعدل المتوسط للربح.

وهكذا فإن الدورة التوسعية طويلة الأجل هي فترات من خلالها تعمل القوي المتضاربة للاتجاه المعدل المتوسط للربح للهبوط لكي تعمل في قوة.

وبالنسبة للدورات الكسادية طويلة الأجل فهي فترات تعمل فيها القوي المتضاربة في جعل المعدل المتوسط للربح يتجه للهبوط أقل وأضعف.

وبالعكس فإن زيادة كبيرة في التركيب العضوي لرأس المال وانخفاض في معدل القيمة الفائضة، في معدل الزيادة، وفي معدل دوران الربح، يمكن أن يفسروا، وسوف تظهر الظواهر الاقتصادية الأساسية للنمو سواء علي المستوي الدوري أو دورات (كوندريتيف) أو الهبوط الطويل المدى للرأسمالية وتشابكها لتشكيل الأزمة.

وفي بحث الركود طويل المدى للرأسمالية، سوف نظهر أولاً موجات التوسع الرأسمالي تاريخياً حيث يمكن أن نميز بين ثلاثة مراحل كبيرة من التوسع الرأسمالي⁽¹⁾:

(1) الرأسمالية المركنتالية (القرون 16 – 18)

(2) صناعة تنافسية (القرن 19)

(3) امبريالي (ابتداءً من عام 1880) وهو أيضاً صناعي احتكاري، ويذكر

الدكتور سمير أمين أنه في داخل كل مرحلة من التوسع تظهر فيها:

- داخل كل مرحلة عدة صفات عامة وحاسمة.

⁽¹⁾ Samir Amin, La Crise, Socialisme et Nationalisme, dans 'La Crise; Quelle Crise François MASPIRO, Paris. pp. 165 – 67.

- أن تلك الصفات الحاسمة ليست هي نفسها في كل مرحلة وفي كل مرحلة يمكن أن نميز بين مرحلة (أ) وهي مرحلة نمو النظام، ومرحلة (ب) وهي الأزمة أو المرور من نظام لآخر، وهذا ما ينطبق علي الأزمة الامبريالية.

وتختلف نظرية الأستاذ سمير أمين تلك من تتابع المراحل بين (أ) و (ب)، عن نظريات الدورات الاقتصادية الطويلة الأجل، فهو يري الأخيرة ميكانيكية، علي أساس أنها تضع الأمر في مجال بضع مؤشرات اقتصادية عامة.

أما عن الأزمة سواء في السبعينيات أو الثمانينيات، وتلك التي بدأت عام 2008 فهي، كما سنرى، أزمة بنيوية في نمط الإنتاج الرأسمالي، إذ أن ما يميز الإنتاج الرأسمالي، هو حالة التناقض الملازمة، تلك التي تضع الضابط الاجتماعي المتزايد للقوي المنتجة، في حالة تعارض مع الطابع الضيق والثابت لعلاقات الإنتاج.

وقد تم التغلب علي ذلك التناقض في غضون عدة قرون، علي الأقل عبر توسع النظام، وتجديد نموذج التراكم في آن واحد، أن تاريخ الرأسمالية هو تاريخ صيرورة تكييف العلاقات الإنتاج مع متطلبات القوي الإنتاجية، ونستطيع أن نجد في تاريخ الرأسمالية مراحل توسع ومراحل أزمة بنيوية، ونستطيع أن نميز أربع مراحل توسع⁽¹⁾: 1815 - 1840، 1850 - 1870، 1890 - 1914، 1948 - 1967 وأربع مراحل أزمت 1840 - 1850، 1870 - 1890، 1914 - 1948، وابتداءً من 1967 وحتى الآن.

وبدايات الدورة طويلة الأجل في أمريكا، فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثم الدخول في حرب كوريا في أوائل الخمسينيات، وكانت فترة توسعية، حتى حرب فيتنام في الستينيات، وصدمة البترول الأولي في السبعينيات والثمانينيات، ودخول

(1) د. سمير أمين: أزمة الإمبريالية، أزمة بنيوية، ترجمة صلاح الداغر - السلسلة الاقتصادية - دار الحداثة -

بيروت، الطبعة الأولى، 1982، ص 9.

الولايات المتحدة في أزمة الركود التضخمي. ثم سياسات ريجان الليبرالية ، وأتباعه سياسة قوي العرض، ثم دخول الولايات المتحدة في الأزمات، في عهدي بوش الأب، وبوش الابن. ثم غزو أفغانستان والعراق. وذلك أدى إلى دخول الولايات المتحدة، في فترة كساد وانكماش.

وبالتالي فالفترة من 1945 – 2007، هي فترة توسع (A)، ثم انكماش (B).

ونستطيع أن نفرق في الجدول التالي، بين فترات التوسع الاقتصادي (A)، وبين فترات الكساد والركود (B)، على أساس الدورات طويلة الأجل Cycle Longs.

جدول ()

فترات التوسع (A)، والكساد أو الركود (B)

الدورات طويلة الأجل	فترة التوسع (A)	فترة الكساد أو الركود (B)
1	1816 – 1789	1850 – 1816
2	1850 – 1873	1895 – 1873
3	1919 – 1895	1939 – 1919
4	1973 – 1945	1973 – حتى الآن

(1) التضخم طويل المدى في الرأسمالية:

عانت الاقتصاديات الرأسمالية سواء المتقدمة أو المتخلفة من أزمة الركود التضخمي Stagflation في السبعينيات والثمانينيات. ويمكن تعريف التضخم بأنه كميات كبيرة من النقود تطارد كميات ضئيلة من السلع.

وكتب الاقتصادي "كينيث آرو" الحائز علي جائزة نوبل في وقت ما، أن التعايش بين التضخم والبطالة هو حقيقة غير مريحة ولغز فكري⁽¹⁾.

وقد ظهرت التغيرات في الأسعار في أماكن ومراحل زمنية عدة. وقد ظهر التضخم قبل التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية، في مرحلة ما قبل الرأسمالية. ولكن بما أن الرأسمالية في الوقت الحالي هي أضخم نظام لإنتاج السلع فإنها أيضاً قد شهدت حقبات تضخمية عديدة سندلل علي آخرها بالأرقام في هذا الجزء، وبالتطبيق علي الولايات المتحدة وفرنسا خاصة.

إذ أنه في الحقبة الرأسمالية الحديثة نجد أن حاجات الحكومات لأموال أكثر مما تقدمه الضرائب، ويمكن إشباعها بواسطة وسائل أكثر حداثة من مجرد طبع النقود الورقية، والوسائل المفضلة للحكومة هي مقايضة سنداتها مع البنوك بالإضافة إلي فرض الضرائب.

ونتائج التضخم بالنسبة للشركات العملاقة مربحة للغاية. فالتضخم يعيد ضخ ما تدفعه من الضرائب إلي خزانتها. أما بالنسبة لغالبية القطاعات فإن الأعباء الاقتصادية تقع علي عاتق الجماهير الكادحة. ويطول التضخم العجزة والمعوقين

(1) جاكوب موريس، أزمة التضخم وأزمة الدولار، في أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة، بول سوزي وهاري

ماجدوف، مرجع سابق، ص 41. .

والعاطلين عن العمل والعمال ذوي المرتبات المنخفضة، وذوي المعاشات والمتقنين للحد الأدنى للأجور والعمال غير المنظمين في نقابات أو منضمين في نقابات ضعيفة والملونين والمهاجرين.

وسوف نهتم بالتركيز علي تطورات التضخم في كلاً من الولايات المتحدة وفرنسا كمثال لبقية الدول الرأسمالية المتقدمة علي المدى الطويل.

(أ) التضخم في الولايات المتحدة:

حتى الحرب العالمية الثانية، اتسم سلوك الأسعار بالارتفاع أثناء الحروب، ثم معاودة الهبوط في أعقاب الحرب، إلا أنه منذ عام 1940 اتخذت الأسعار اتجاهًا تصاعدياً فحسب سواء بداخل الولايات المتحدة أو بالعالم الخارجي.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت أزمة التضخم، في الولايات المتحدة لأنه بدأ ينقلب إلي عكسه أي "من محفز نشط إلي محفز سام" (1).

ففي المرحلة التي كان فيها التضخم "محفزاً نشطاً" أدى إلي تنشيط الإنتاج وخفض البطالة، إلي مستوى يهدد قدرة الرأسمالية علي استغلال الطبقة العاملة (مصدر كل الأرباح) وذلك علي النحو الذي رأيناه من قيام الأفكار الكينزية في النصف الأول والتي وضعت السياسات المالية للدولة تحت إمرة الاحتكارات الضخمة.

من ناحية أخرى فإن الاستعدادات للحرب العالمية الثانية - كما رأينا في الفصل الأول رفعت من مستويات الإنتاج والعمالة والإنتاجية إلي مستويات لم تعهدها الولايات المتحدة من قبل، مما أدى إلي إفلاسها من أزمة الكساد العالمي في

(1) المرجع السابق، ص 43.

الثلاثينيات. وقد أدى استخدام التضخم كوسيلة في يد الدولة إلي جعله يلعب دوراً بديلاً للجيش الاحتياطي وكوسيلة تستخدمها الرأسمالية للحفاظ علي قدرتها الاستغلالية.

ومع تطور أزمة التضخم، عمدت الحكومة في الولايات المتحدة إلي اتخاذ سلسلة خطوات متشددة ويائسة مثل سياسات شد الحزام بالنسبة للأموال والقروض بهدف زيادة حجم البطالة. وقرض القيود علي الأجور والأسعار. وبين 70 - 1973 أدت هذه الإجراءات إلي ازدهار في الإنتاج والأرباح ولكن حجم البطالة بقي علي حاله. ومنذ ذلك الحين ساد شعور لدي الشركات الضخمة الأمريكية أن الاقتصاد برمته في وضع خطير من الاستقرار.

وقد أتسم التضخم بالولايات المتحدة بالتغير إلي أن بلغ معدلات مرتفعة بصورة غير مقبولة في أوائل حقبة الثمانينيات. أما في حقبة التسعينيات، فقد أدت الإدارة الناجحة للبنك الفيدرالي بمصاحبة الصدمات المواتية للعرض، إلي انخفاض التضخم واستقراره.

ولفهم أزمة التضخم، خاصة في الولايات المتحدة نجد أن أزمة الكساد الكبير للثلاثينيات قد أقنعت الطبقة الرأسمالية الأمريكية بأنه يتعين عليها بألا تغامر ثانية في اللعب بالبطالة الواسعة النطاق بين العمال البيض المدنيين، وفي الواقع أن الرأسمالية الأمريكية لم تلقي بالأل للبطالة في الريف أو للعمال غير البيض والمهاجرين.

وكان منطق السياسة الكينزية بالنسبة للعمال، والتي كانت تتبع علي نطاق واسع قبل حكومة ريجان تسير علي النحو التالي⁽¹⁾:

”لا تحاربوا العمال بقسوة حول الزيادات في الأجور، وفوق كل شيء لا تحاولوا إنهاك العمال عن طريق زيادة البطالة، عليكم فقط أن تعطوا العمال ما هو كاف من الأجور النقدية لكي يكونوا سعداء في هذه المرحلة، ثم وفي غفلة من العمال، سارعوا إلي زيادة الأسعار بشكل يعوض زيادة الأجور”.

وهذا هو الأساس النظري والفكري للزيادات الكبيرة في الأسعار التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة وفي غيرها من البلدان الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة أيضاً.

ولكن تطبيقات هذه الإستراتيجية الكينزية ”الذكية” قد أدت إلي حالة دائمة من الفوضى واللاستقرار وخلقت أزمة النقود - قروض علي مستوي عالمي. والواقع أن هذا (الإنجاز) الكينزي هو السبب الرئيسي لأزمة التضخم. كما أنه أحد الأسباب الرئيسية للتعايش الغريب بين البطالة والتضخم. وبالتالي حل التضخم محل جيش الاحتياطي الصناعي. ذلك لأن حالة من العمالة المرتفعة مستحيلة بالنسبة لاقتصاد يعيش في شكل دائم علي حافة انهيار مالي.

ولكن فإنه حين نجح التضخم أخيراً في جعل النظام الرأسمالي في حالة دائمة من الفوضى الداخلية، لم يعد بوسع التضخم أن يحل محل جيش الاحتياطي الصناعي. فالنظام لم يعد يتجاوب جيداً مع العقاقير التضخمية (التي تبدو الآن وكأنها تترك آثار السموم)، ولذلك فقد انعكس وضع أولويات السياسة الاقتصادية في عهد الرئيس ريجان. حيث جعل اهتمامه الأول هو محاربة التضخم (وليس البطالة).

(1) المرجع السابق، ص 46 - 47.

وبالتالي العودة إلى الاتجاه التقليدي بخلق جيش احتياطي من العاطلين لتحمل آثار الأزمة. كما أنه أهتم بتطبيق سياسات نقدية متشددة.

(ب) التضخم في فرنسا:

والآن سنحاول متابعة التضخم في فرنسا منذ نهاية القرن الماضي حتى ما قبل السبعينيات والثمانينيات من الركود التضخمي. لنعرف تطورات الأسعار في ارتفاعها. وفي أي القطاعات كان الارتفاع أكثر وضوحاً علي المدى الطويل. وسنعمد في هذا علي مرجع أساسي لـ "Claude Fontaine"⁽¹⁾.

ويعتمد الأساس الأول لتلك الدراسة علي تكوينات من 48000 سعر جاري لسلع مختلفة تكون 1200 منتج من السنوات 1982 إلي 1963 أي لأكثر من سبعين عاماً. وقد تم اختيار تلك الأسعار علي أساس التوافق، والاستمرارية والتمثيل.

- التوافق: حيث اختيار أسعار علي أسس مختلفة وإن كانت ثابتة للسلعة الواحدة. مثل أسعار الجملة (المواد الأولية والنصف أولية) والأكثرية هي للسلع المباعة بأسعار التجزئة، والتعريف بالنسبة للخدمات وأسعار الكتالوج بالنسبة للمصنوعات.

- الاستمرارية: السلاسل الزمنية التي اعتبرت في هذا المرجع تطلبت أن تغطي كافة السنوات للفترة المعتبرة (1892 - 1963) مع الأخذ في الاعتبار أن التقدم الفني وتطور الحاجات، تقضي باختفاء بعض السلع وظهور منتجات جديدة.

⁽¹⁾ Claude Fontaine, Les Mouvements des prix et leurs Dispersions (1892 - 1963), Essai d'analysés et des documents statistiques, librairie Armand COLIN, Paris, 1966.

كما أن عدد الأسعار المستخدمة، تغيرت بطريقة هامة حسب السنوات، فتزداد من 1982 - 1910 من 120 إلى نحو 1000 سعر، وتراوحت بين 110 و 130 من 1915 - 1918، وتزداد بسرعة بين 1919 و 1920 لتتعدى الآلف حتى 1983.

وقد حدث انخفاض جديد في 1939، بداية الحرب العالمية الثانية، إلى 900 سعر وانخفضت من جديد في 1963 لتبلغ 800 سعر.

- التمثيل: حيث جمعت الأسعار علي حسب المجموعات التالية:

العدد	
970	منتجات صناعية
23	منتجات زراعية
70	منتجات غذائية
24	مواد أولية نصف سلعية
8	سلع إنتاج
105	خدمات
1200	إجمالي

وقد قسم المؤلف الأساس السعري علي أساس 1914 = 100% أو 1939 = 100% وذلك لـ 1200 سلسلة سعرية.

وقد تم اختيار تلك التواريخ علي أساس أنها ممثلة لفترات اقتصادية ذات نشاطات ومستويات اقتصادية مختلفة. فاختيار 1914 أي قبل التضخم الجامح في 1914 - 1921، 39 - 1949 أي بعد فترة الكساد الكبير من 29 - 1935، والتضخم والأزمة لسنوات 1936 إلى 1939.

والجدول التالي يبين لنا ارتفاع المستوى للأسعار في فرنسا من عام 1892 إلى عام 1963 مثبتاً علي أساس أسعار 1914

جدول ()

تطور المتوسط الحسابي العام للأسعار في فرنسا منسوباً إلى عام 1914

المتوسط الحسابي العام للأسعار	السنة
112	1892
107	1900
106	1910
442	1920
592	1930
820	1940
1599	1950
29993	1960
34661	1963

- Fontaine, Tab. 1, P.136.

جدول ()

متوسط الأسعار في فرنسا لعام 1913 مقارناً بـ 1914 = 100% ومقسماً
على المجموعات السلعية

1963%	المجموعات السلعية
42732	معدات مصنوعة
18404	منتجات زراعية
25840	منتجات غذائية
20325	مواد أولية
22079	معدات وآلات (عام 1955)
21359	خدمات
34661	المتوسط العام

ولمعرفة القطاعات الأكثر ديناميكية في الاقتصاد الفرنسي عام 1914 إلى عام 1963 وعلاقتها بارتفاعات الأسعار يكفي أن نورد القطاعات التي زادت فيها الأسعار (المتوسط العام) وتلك التي قلت عن المتوسط العام والتي يمكن اعتبارها قطاعات غير ديناميكية وقمنا بعرض متوسط الأسعار للسلع المختلفة عام 1963 علي أساس أن عام 1914 = 100%

ويظهر من الجدول السابق أن المعدات المصنوعة هي التي ارتفع أسعارها بأعلى من المتوسط العام، وأن المنتجات الزراعية قد قلت أسعارها عن المتوسط، ولما كانت الاحتكارات هي التي تسيطر علي إنتاج السلع المصنوعة والمعدات يتبين

لنا أن ارتفاع الأسعار ذلك علي المدى الطويل (1914 – 1963) هو أساساً كما بين من خلق الاحتكارات الصناعية الضخمة.

وبذلك يتبين لنا أن السمة الأساسية الثانية لأزمة الركود التضخمي، هو ارتفاع نسبة التضخم للدرجة التي أصبحت سمة من سمات الأزمة الاقتصادية. وأن التضخم كان في النظام الرأسمالي طالما اتجه – حتماً – نحو الاحتكار.

وقد زادت مستوى الأسعار العام في فرنسا عام 1963 إلى 34661% بالمقارنة بـ 100% فقط في عام 1914. وهو مستوى بالغ الارتفاع استمر عبر السنوات بوتائر عالية خاصة في العشرينيات من القرن العشرين ثم مال للثبات في سنوات الكساد الكبير في الثلاثينيات ثم تغير الوضع بزيادات واسعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وبالتالي أصبح التضخم سمة أساسية من سمات الاقتصاد في الدول الرأسمالية المتقدمة ومنها الولايات المتحدة وفرنسا، وسبب رفع الأسعار المستمر هو أنه في عصر الرأسمالية الاحتكارية يتميز التضخم بسمات خاصة للغاية: إذ يكفي أن يزداد الطلب في هذه القطاعات برفع الأسعار وجني أرباح أعلي. وليس لدي القطاعات الأخرى من الاقتصاد مبرراً لخفض الأسعار لمواجهة ارتفاعها في القطاعات التي يمكن أن نطلق عليها القطاعات الديناميكية أو القائمة. وأيضاً فإن ازدياد النشاط في القطاعات الديناميكية (القائمة)، يعني ازدياد الطلب علي القوة العاملة والمواد الأولية والمعدات. ولذلك فإن أسعار أدوات الإنتاج هذه ترتفع. وبين أن يتجه هذا الارتفاع نحو الانتشار في شكل تكاليف إنتاج أعلي نحو القطاعات الأخرى. وبالتالي فإن الرأسماليين في هذه القطاعات الأخرى يعهدون حينئذ إلي رفع الأسعار للتعويض عن التكاليف المرتفعة. وتحدث تبعاً لذلك دفعة أخرى قوية لرفع المستوى العام للأسعار.

وطالما تنتشر زيادات الأسعار فإنها تؤثر أكثر علي القطاعات الأخرى من الاقتصاد العامة منها والخاصة، أو تجبر الجميع علي حماية أنفسهم، بأفضل طريقة ممكنة عبر رفع أسعار سلعهم، وهذا الميكانيزم يصبح ذاتي للحركة حالما يبدأ في التحرك. وعلي وجه الخصوص فإن تراجع الزيادة علي الطلب في القطاعات الديناميكية (القائدة)، الأساسية ليس كافياً لوقف تضخم الأسعار رغم أن ذلك قد يحدث ركوداً في الإنتاج لأن أي تحول مهم في الطلب قد يعيدها دافعاً جديداً.

ثانياً: الاتجاه العام لحركة الرأسمالية في الأزمة الاقتصادية من عام 2008:

(1) حركة الرأسمالية الدولية:

أن الأزمة المالية - الاقتصادية منذ عام 2008، هي عارض لآخرى أعمق، وهي أزمة نظامية بنبوية للرأسمالية نفسها. وطبقاً للأستاذ سمير أمين الاقتصادي المصري - العالمي، ذكر أن الانخفاض الدائم في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP، في الأمم الغربية منذ بدايات 1970، قد خلق فائضاً في رأس المال الذي لم يجد ربحاً كافياً في القطاع المادي. وكان البديل هو وضع هذا الفائض في الأسواق المالية، والتي أصبحت أكثر ربحاً عن الاستثمار في رأس المال الإنتاجي، خاصة مع رفع الضوابط مما أدى إلي ظهور متتابع للفقاعات المالية.

وقد يكون هذا هو السبب العميق اللازمة المالية الاقتصادية من عام 2008، حتى حينه.

إذاً هناك أزمة هيكلية ذات طابع معين هي أزمة التضخم في ثنانيا الركود، وذلك بارتفاع الاتجاه التضخمي مع الاتجاه الانكماش. وكان قرار الدولة في الاقتصاديات المتقدمة، هو لتفضيل الاستقرار في الأثمان علي حساب زيادة البطالة. فما بين 1979 - 1997، تضاعف معدل البطالة في دول الاتحاد الأوروبي، ليصل إلي

11% في المتوسط، ويصل إلى 11.4% في المتوسط عام 2012، ويصل معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى 7.8% عام 2012.

كما أن توجه رأس المال نحو التوظيف في مجال النشاط المالي، خاصة في أسواق الأوراق المالية، عبر المضاربة في هذه الأسواق، طالما أن معدل الاستثمار في مجال النشاط العيني في تباطؤ، وهنا تتوسع المؤسسات المالية، وتظهر لها أشكال جديدة، تكتسب أهمية كيفية في السوق الدولية (كصناديق الاستثمار وصناديق المعاشات)، مع عدم استقرار أسعار صرف العملات، مما يزيد الربحية المالية كالمضاربة في أسعار الصرف وغيرها، ففي أعوام السبعينيات من القرن العشرين كان حجم المعاملات اليومية في أسواق الصرف 10 مليارات دولار، لم يكن فيها إلا 10% للعمليات المضاربة. أما في عام 2000 فقدرت حجم المعاملات اليومية في الأسواق المالية حول 1800 مليار دولار، 95% منها يمثل عمليات مضاربة تركز على فروق أسعار صرف العملات، وبالتالي هناك قوة لرأس المال المالي في مواجهة الاقتصاد العيني⁽¹⁾.

وفي الدول المتخلفة والتي عانت من المديونية الدولية، بما تسهله من إعادة إدماج الاقتصاديات المتخلفة، في النمط الجديد لتقسيم العلم الرأسمالي الدولي، فيعمق التخلف الاقتصادي والاجتماعي بها، وتأزم أوضاعها السياسية.

وعلى مستوى الإنتاج تعرف الفترة من السبعينيات للفترة الحالية، بأن هناك ثورة تكنولوجية، تدور حول المعلوماتية والإلكترونية وتكنولوجيا الفضاء. وهناك صعوبات للتوصل إلى إطار تنظيمي يتوافق مع التحول التكنولوجي هي:

(1) د. محمد دويدار، مرجع سابق، ص ص 306 - 343.

- يصل حجم المشروع إلي درجة تصعب من إيجاد تنظيمي ملائم، خاصة في ظل الاندماجات المتسارعة بين المشروعات.

- سيطرة منطق رأس المال المالي علي مرحلة الإنتاج.

- اتجاه يعكس الطبيعة الميكانيكية النظرة لعملية العمل الاجتماعي.

- كما أن ارتفاع تكاليف الوقود وبالتالي النقل علي المدى الطويل، تحد من التمادي في التشرذم والتبعثر في عملية إنتاج سلعة ما، خاصة إذا كانت كبيرة الحجم أو ثقيلة الوزن.

علي مستوي الاستهلاك: يعني التمرکز الاحتكاري الشديد لرأس المال، في توزيع الثروة لمصلحة الأقلية ومن ثم في توزيع الدخل، وبالتالي النقص النسبي للطلب.

- من خلال التطور التكنولوجي إلي الإلكترونية، تصبح القوة العاملة المتاحة تفيض عن احتياجات تراكم رأس المال، مما يدفع بالعمال إلي الابتعاد عن مجال النشاط الاقتصادي.

- إن استنزاف القدرات الإنتاجية للأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولي، ينقص القدرة الشرائية نسبياً للغالبية في البلدان المتخلفة.

وبالتالي يبرز التناقض بين هذا الاستهلاك المتناقص، مع ما يتحقق علي مستوي الإنتاج، ومع التحولات التكنولوجية (السريعة) متمثلاً في نوع الإنتاج الزائد نسبياً، عن القدرة الشرائية المتاحة.

وتؤدي سيطرة الاحتكارات للحيلولة دون انخفاض في الأثمان مع انخفاض قيم السلع، مما يتحقق جزئياً عن طريق تعطيل جزء من الطاقة الإنتاجية المادية.

ويزيد من حدة أزمة النمط الحالي لتراكم رأس المال، أزمة الدولة الرأسمالية، وهو ما يعني:

- الحد من تدخل الدولة في الأداء الحر لقوي السوق.

- ضعف التنظيمات النقابية، والسياسية للعاملين.

- انتشار البطالة المفتوحة والعمالة الهشة (القلقة).

وفي الأزمة، يتضمن نمط أداء النظام الرأسمالي هيكلياً التضخم في ثانيا الركود، الذي يتبدى في عدم الاستخدام الكامل لقوي الإنتاج البشرية والمادية، مع تراخي معدلات التوسع في الاقتصاد العيني، في ظل اتجاه طويل المدى جداً نحو الارتفاع في مستويات الأثمان، تتخلله التقلبات الدورية، في ظل سطوة رأس المال المالي، الذي يبعد عن الاستثمار في الطاقة الإنتاجية إلي "التوظيف" في السوق المالية وخاصة في مجال المضاربات، وما يتبعه من ظهور انهيارات Crashes دورية للأسواق المالية الدولية.

ويزيد من حدة هذه الأزمة:

- الصراع بين رؤوس الأموال الدولية وهيمنة رأس المال الأمريكي.

- استلاب القدرات الشرائية.

- انهيار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بعض البلدان المتخلفة،

كالصومال، والعراق، وفلسطين، والسودان وليبيا.

- الصراع بين رأس المال الدولي والعاملين.

- البطالة الواسعة للقوة العاملة.

- نمط توزيع سيء للثروة والدخل ففي نهاية القرن العشرين وبعد ما يقرب من ستة قرون من التطور الرأسمالي يبرز سوء توزيع الثروة الاقتصادية علي الصعيد العالمي.

جدول ()

توزيع الثروة الاقتصادية علي الصعيد العالمي (عام 2000)

القارة	عدد السكان مليون	% في الثروة الاقتصادية
آسيا	2604 (61%)	25.1%
أفريقيا	762 (12%)	2.9%
أمريكا اللاتينية والوسطى	500 (8.5%)	7.1%
كل أوروبا وروسيا	728 (12.2%)	22.6%
أمريكا الشمالية	301 (5.1%)	28.8%

وبصفة عامة حققت الرأسمالية كنظام إنجازات تاريخية هائلة علي مستوى تطور ذوي الإنتاج البشرية والمادية.

إلا أن الأداء الحالي لهذا الاقتصاد، يؤكد محدودية القدرة التنظيمية لطريقة الإنتاج الرأسمالية، علي استخدام أرشد لهذه الإمكانيات، ومن ثم تحقيق مستويات أعلى من الناتج باستخدام أكفاً لقوي الإنتاج الموجودة بالفعل.

جدول ()

أنماط توزيع الدخل علي الصعيد العالمي

الفئات	1992	1999
20% الأغنى	82.7%	84.7%
20% الأفقر	1.4%	1.1%

ويذكر الأستاذ / سمير أمين أننا نعيش الآن عصر خريف الرأسمالية التي هي احتكارية بطبيعتها، وأن السمة الاحتكارية لها بدأت فعلياً في أواخر القرن التاسع عشر ولكن المرحلة الحالية نقلت الاحتكارية من مجرد ملكية رأس المال إلي الهيمنة عليه، أي أن الرأسمال صار احتكاريًا ومعمماً في نفس الوقت. إلي جانب صفة جديدة هي أن الجانب المالي في القرار الاقتصادي والذي يتحكم في كل الأنشطة الاقتصادية Financialization. وهذا الخريف الرأسمالي حدث برغم سقوط الاتحاد السوفيتي، ويحدث ذلك أن للأزمة في دول المركز، وأزمة منطقة اليورو، والتناقض الحاد بين احتياجات الاحتكار المالي، واستمرار قدر من النمو، مما يؤدي إلي تصدع النظام، وتسريع انفجاره من الداخل.

ويذكر أن الأزمات المتكررة في النظام الرأسمالي هي أزمة هيكلية، وأزمة حضارية، إذ أن الرأسمالية هي منظومة سياسية، اجتماعية، واقتصادية.

(3) التفسيرات والحلول النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية:

(أ) الكساد في الاقتصاد الكلاسيكي:

علي المستوى النظري، كانت فكرة القوي الذاتية المصححة لنفسها Self Correcting Force، هي أساس الفكر الاقتصادي الكلي قبل الثلاثينيات من القرن العشرين، وعلي أساسها فإن آليات السوق وقوي التصويب الذاتي في اقتصاد ما، تستطيع أن تتغلب علي الهزات الخارجية، وتحرك الاقتصاد القومي نحو التوازن العام، في وضع الاستقرار، والذي يتعادل عنده الطلب والعرض في الأسواق. وتقوم النظرية الكلاسيكية علي أساس قانون ساي للأسواق Say's Law of Markets، أي علي فكرة أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، وبالتالي فإن التوظيف الكامل يتحقق تلقائياً في الاقتصاد القومي.

وتفسير ذلك أن عملية الإنتاج تتطلب وضع دخل لعوامل الإنتاج، وعندما ينفق هذا الدخل فسيكون هناك طلب مساوي من السلع. أما المدخرات فتذهب علي شكل استثمار. أي أن الإنتاج = المشتريات، أو أن المبيعات = المشتريات.

ولن يكون هناك فائض من السلع في الأسواق، وتعمل فروقات الأسعار والأجور وسعر الفائدة علي تحقيق التوازن، في أسواق السلع والعمل والأسواق المالية. وأن ليس هناك اختلاف جوهري بين الاقتصاد النقدي واقتصاد المقايضة، وأن ما يمكن إنتاجه يقوم العمال بتحمل تكاليف الشراء.

ويؤيد كلاً من ريكاردو (1817)، وميل (1848)، بأن الإنتاج المفرط أمر مستحيل، ويستبعد مارشال الملخص للنظرية النيو كلاسيكية في الاقتصاد، في كتابه "أصول الاقتصاد" ⁽¹⁾، حدوث أزمات أو كساد اقتصادي واسعة النطاق في الاقتصاد، بسبب أن المنطقة التي تتوقف حياتها علي صناعة واحدة، قد تتعرض لخطر الكساد الشديد، وذلك عندما يهبط الطلب علي منتجاتها، أو عندما ينقص عرض الموارد الأولية التي تستخدمها. ولكن المدن الكبيرة والمناطق الصناعية الكبيرة التي ينمو فيها عدد كبير من الصناعات المختلفة، علي حد قول مارشال - تتفادى إلي حد كبير هذا الخطر. فإذا أصاب الكساد صناعة فيها لفترة من الزمن، فإن الصناعات الأخرى تعمل علي مساعدة الصناعة المصابة، بطريق غير مباشر. كما أنها تمكن أصحاب المتاجر من مد يد العون للعمال الذين يعملون في هذه الصناعات المصابة.

ومن ناحية أخرى أعتمد تحليل الفريد مارشال الاقتصادي، وهو الملخص لحالة الفكر الاقتصادي النيو كلاسيكي قبل الكساد الكبير، علي تحليل أحوال السكون Static، أي التشبيه الاستاتيكي وليس أحوال الحركة Dynamic، وهذا التحليل الساكن يتناقض مع ظاهرة ديناميكية، كالدورات الاقتصادية، بما فيها من تعاقب الرواج والكساد، عبر الزمن، وعبر الاقتصاديات القومية والدولية.

(2) شروح النقديين Monetarists

يجادل النقديين، بمن فيهم ميلتون فريدمان، ورئيس البنك الفيدرالي الأمريكي بن برنانكة، بأن سبب الكساد الكبير الرئيسي هو الانكماش النقدي، وإتباع سياسة

(1) الفريد مارشال، أصول الاقتصاد، ترجمة وهيب مسيحة، ومراجعة د. أحمد نظمي عبد الحميد - المجد الأول

- مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ب. ت ص 389 - 390.

اقتصادية ضعيفة لبنك الاحتياطي الأمريكي، مما سبب أزمة في النظام المصرفي كله، فقد سمح البنك بتخفيض عرض النقود إلى الثلث من عام 1929 إلى 1933 وبالتالي تحول الركود العادي إلى الكساد الكبير.

وأدت النقود القليلة إلى انهيار العديد من البنوك. وبالنقود القليلة لم يستطع رجال الأعمال الحصول على قروض جديدة، ولم يستطيعوا تجديد ديونهم القديمة، مما أجبرهم على التوقف في الاستثمار.

(ج) المقاربة النيو كلاسيكية New Classical

وتركز على انخفاض الإنتاجية، مما سبب أزمة الكساد الكبير بداية من عام 1929. وفي بحث الليبراليين الكلاسيكيين⁽¹⁾ عن سبب استمرار الركود من عام 1929، حتى أواخر الثلاثينيات، ساد لديهم اعتقاد بأنهم وجدوا هذا السبب في إطار الأرثوذكسية الكلاسيكية، وكان ما دعا إلى ذلك هو تدهور المنافسة، وانتهاكات الاحتكارات لقواعد السوق وتركز الشركات مما أدى إلى تقليص الإنتاج، وبالتالي تخفيض العمالة. وكان دليلهم الظاهري هو ارتفاع نسبة البطالة في الصناعات الثقيلة ذات التركيز الشديد وانخفاض وجودها أصلاً في الزراعة القائمة على المنافسة الكلاسيكية. وبالتالي فإذا أمكن إلغاء الاحتكار وعكس الاتجاه إلى التركيز بين الشركات، فإن الاقتصاد سيعمل وفقاً للنموذج الكلاسيكي، وستتسع فرص العمل لتشمل كل العمال أو ما يقارب عن ذلك.

(1) جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي - الماضي صورة الحاضر، سلسلة عالم المعرفة - رقم 261

- الكويت، سبتمبر 2000 - ترجمة أحمد فؤاد بليغ، ص 286.

(د) توزيع الدخل غير العادل:

وفيها يظهر أن الاقتصاد ينتج أكثر مما يستهلك، بسبب أن المستهلكين ليس لديهم الدخل الكافي. هكذا فإن التوزيع غير العادل للثروات خلال الأعوام العشرين الأولى من القرن العشرين هو ما سبب الكساد الكبير. إذ أن الأجور زادت بمعدل أقل من زيادات الإنتاجية، ومعظم الزيادة في الإنتاجية، ذهبت إلي الأرباح والتي ذهبت إلي فقاعة سوق المال أكثر من مشتريات المستهلكين. وبالتالي فإن قانون ساي Say's Law لم يعد يعمل في هذا النموذج. وبالتالي فإن السبب الرئيسي للكساد الكبير، هو الإفراط في الاستثمار خاصة في طاقة الصناعة الثقيلة، بالمقارنة مع انخفاض الأجور ودخول المستهلكين الأفراد، ومنهم الزراعيين. وكان الحل هو أن تضخ الحكومة نقوداً للمستهلكين، بما يعني إعادة توزيع القوة الشرائية، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي إعادة بناء القدرات الصناعية للاقتصاد.

(هـ) تفسيرات كينز للأزمة الاقتصادية:

حتى الثلاثينيات من القرن العشرين، كان يعتقد أنه لا يقع علي كاهل الحكومات إلا مسئوليات اقتصادية محدودة. وأن تحافظ علي المعروض من النقود، وأن تحفظ قيمتها، والمساعدة علي تطبيق العقود.

ولكن لم يعتقد علي أن الحكومة تحمل أية مسئوليات أخرى إزاء الدورة الاقتصادية. وتغير كل هذا بسبب الكساد العالمي الكبير، وظهور أحد أكثر الاقتصاديين تأثيراً وهو جون ماريناد كينز.

وقبل كينز كان الاقتصاديون مهتمين بالاقتصاد الجزئي، والمهتمة بتخصيص الموارد عن طريق الأسعار التي يحددها العرض والطلب في السوق. أما كينز فقد اهتم بالاقتصاد الكلي، وأن العرض والطلب في الاقتصاد الكلي لا بد أن يتساويا علي

المدى الطويل. وقد أهتم كينز بالزمن القصير. "على المدى الطويل سنكون كلنا قد متنا".

وعلى المدى القصير يمكن للعرض الكلى والطلب الكلى في الاقتصاد القومي أن يكونا غير متوازنين.

وإذا زاد العرض جداً، نتج عن هذا الكساد.

وإذا زاد الطلب جداً عن العرض نتج عن ذلك التضخم.

وذكر كينز أن الحكومة يمكن أن تتفادى وقوع الكساد عن طريق إحداث عجز مقصود في أوقات تباطؤ الطلب (أو بنقص الضرائب) وتوسع عرض المال.

وتتبنى الحكومة أن تفعل عكس ذلك وتستمر في تحقيق فوائض وترفع من معدلات الفائدة، فتحافظ على الانتعاش تحت السيطرة. وبدت أفكار كينز ذات أهمية كبيرة لمنع وقوع كوارث اقتصادية، كالكساد العالمي الكبير.

ومن ناحية أخرى أضاف كينز أهمية على الاقتصاديين. حيث لم يكن الساسة، قبل كينز، بحاجة إلى اقتصاديين لمعاونتهم في الحكم. وبعد كينز صار الاقتصاديين مهتمين، ومن ثم جاء تشكيل لجنة المستشارين الاقتصاديين للرئيس.

وخلال الخمسة عشر التالية للحرب، نما الاقتصاد بقوة وتراجع الدين كنسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي تراجعاً شديداً. وبعد أن كان الدين كنسبة مئوية 130% من إجمالي الناتج القومي عام 1946، صار نحو 58% بحلول عام 1960. واستمر هبوط الدين القومي إلى إجمالي الناتج القومي إلى أدنى من 40% عام 1969.

ومع خفض الضرائب نما الاقتصاد الأمريكي بمعدل 6.5% سنوياً ما بين عامي 1963 و 1966. وهبط معدل البطالة من 5.7% إلى أدنى من 4%.

وفي السنوات العشرين بين نهاية الحرب العالمية الثانية، ومنتصف ستينيات القرن العشرين، تضاعف الاقتصاد الأمريكي، من 313 مليار دولار، إلى 618 مليار دولار، بالقيمة الثابتة بدولارات عام 1958. وظل التضخم متدنياً.

التفسيرات والحلول النظرية لأزمة الكساد الكبير عند كينز:

نشر الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز John Maynard Keynes كتابه الشهير "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود". "General Theory of Employment, Interest and Money". عام 1936، عندما كانت سياسة الانتعاش الجديدة New Deal بقيادة فرانكلين روزفلت، في الولايات المتحدة في أوجها، ولم تكن البطالة بالرغم من تناقصها - قد أمكن التغلب عليها. وقد اعترض كينز علي مقولة أن البطالة التي سادت في الأزمة الاقتصادية الكبرى، هي بطالة اختيارية Voluntary أي نتيجة لرفض العمال قبول الأجر المنخفض وأسبابه في ذلك هي:

(1) أنه حتى لو كان جمود الأجور هو السبب في البطالة، فإن العمال يتفاوضون علي الأجور النقدية Nominal، وليس الأجور الحقيقية Real Wages، وتتحدد الأجور النقدية بمعادلة الأجور بالرقم القياسي للأسعار.

(2) إن الأجور هي المصدر الأساسي للطلب، وبالتالي فإن تخفيض الأجور، سوف يؤدي إلي تخفيض الطلب، وتخفيض المبيعات، وبالتالي فإن تخفيض الأجور يؤدي إلي زيادة البطالة.

وجادل كينز بأن نقص النفقات المجمعة Aggregate Expenditures في الاقتصاد. قد ساهمت في انهيار كبير في الدخل والعمالة، وبالتالي فقد وصل الاقتصاد إلى التوازن. ولكن بمستويات منخفضة في النشاط الاقتصادي، وبمعدل بطالة عالية.

وكانت الفكرة الأساسية لكينز بسيطة، إذ للحفاظ على العمالة الكاملة للأفراد، فعلي الحكومات أن تدير العجوزات المالية والاقتصادية. وعندما يبطأ الاقتصاد، حينما لا يستثمر القطاع الخاص كافيًا للمحافظة على الإنتاج في المستويات العادية من الإنتاج في المستويات العادية للنتاج، والخروج بالاقتصاد من الركود، وذلك عن طريق زيادة النفقات الحكومية أو اقتطاعات في الضرائب.

وفي وقت الكساد الكبير، حاول الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت الاستثمار في الأعمال العامة، وزيادة المعونات للمزارعين، إلى جانب إجراءات أخرى، وذلك لدفع الاقتصاد، وليس بموازنة الميزانية.

وفي رأي كينز كان هذا جيد للميزانية، ولكن لم ينفق روزفلت أموالاً، حتى بداية الحرب العالمية الثانية، وقد نادي كينز بأن الحكومة يمكنها، ويجب عليها، أن تفعل أشياء للتخفيف من البطالة.

وفي كتابه، قد كينز نظرية بديلة للاقتصاد الكلاسيكي، وهي مجموعة جديدة من الرؤى والتوجهات النظرية، لدراسة تأثير السياسات الاقتصادية.

إذ قدم كينز مفهوم الطلب الإجمالي والمفهوم الثاني هو نظرية العرض الإجمالي الكينزية، وبينما يؤثر في التوجه الكلاسيكي مرونة الأسعار والأجور، يؤكد الاتجاه الكينزي على عدم مرونة الأسعار والأجور، وفي ظل التوجه الكينزي، فإن العرض لا يخلق الطلب حيث أن للطلب سلوكه المستقل.

ويترتب علي ثورة الاقتصاد الكينزي، إن اقتصاديات السوق الحديثة يمكن أن تسقط فريسة لتوازن عدم التوظيف الكامل، وهو توازن للعرض والطلب الإجماليين حيث ينخفض الإنتاج عن مستواه المتوقع إلى حد يعنى، ويصبح جزءاً كبيراً من القوى العاملة من غير الموظفين بصفة جبرية. وقد ينخرط الاقتصاد في التوازن في بطالة مرتفعة لعقد بأكمله، ويمكن أن تظل الدولة تعاني في إنتاج منخفض، وظروف اقتصادية جائرة لفترة طويلة، وذلك لعدم توافر آلية تصويب ذاتي، أو توافر اليد الخفية التي تمتد لانتشال الاقتصاد، وتوجيهه للعودة به مرة أخرى إلي مستوي التوظيف الكامل.

ومن خلال السياسات النقدية والمالية يمكن للحكومة حفز الاقتصاد، والمساعدة في تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاج، والتوظيف. فمثلاً، إذا ما عمدت الحكومة إلي زيادة مشترياتها فسيؤدي ذلك إلي ارتفاع الطلب الإجمالي، ويتمثل التأثير في صورة زيادة في الدخل القومي، الأمر الذي سيؤدي إلي تقليص هوة التفاوت، بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، وإجمالي الناتج المحلي لمتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد.

ويمثل التوجه الكينزي، تغييرات في أساليب فكر الاقتصاديين والحكومات بشأن الدورات الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية بصفة عامة.

السياسة المالية الكينزية:

كشف تطور نظرية الاقتصاد الكلي، حقيقة مؤداها أن القوي المالية للحكومة، لها أيضاً تأثير اقتصادي رئيسي، علي التحركات قصيرة الأمد لكل من الإنتاج والتوظيف والأسعار. وأدي الاهتمام بالتأثيرات القوية للسياسات المالية علي النشاط

الاقتصادي إلى التوجه الكينزي لسياسة الاقتصاد الكلي، وهو الاستغلال الأمثل لنشاط الحكومة في التخفيف من حدة دورات النشاط التجاري.

وبالتالي نصل للنتائج التالية:

(1) تعد السياسات الكينزية في المقام الأول، هي التكريس لأدوات سياسة الاقتصاد الكلي لخدمة الأهداف الاقتصادية الحقيقية، وبالتالي التوظيف الكامل والنمو الحقيقي للدخل القومي.

(2) تأتي إدارة الطلب الكينزي مؤكدة علي ضرورة اتخاذ الإجراءات الفعالة لتحقيق الأهداف المنشودة.

(3) عمل أصحاب الاتجاه الكينزي، علي وضع كل من السياسات المالية والنقدية في إطار مترابط ومتسق، وذلك في سعيهم لتحقيق الأهداف المرجوة للاقتصاد الكلي.

وتتناول دراسة السياسة المالية نموذج المضاعف Multiplier الكينزي، وهي توضح أن زيادة الإنفاق الحكومي علي حدة، مع بقاء كل من الضرائب والاستثمار ثابتين، لها تأثير واسع النطاق علي الناتج المحلي بنفس مقدار تأثير الاستثمار. ويتحول (الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي) إلي أعلى ليصل إلي مستوى توازن أعلى. ويستخدم مصطلح المضاعف في الاقتصاد الكلي للإشارة إلي مقدار التغير في احد المتغيرات مثل العمالة الكلية أو الدخل الكلي من زيادة الإنفاق أو الاستثمارات الأولية.

ويمكن تلخيص السياسات المالية للحكومة علي الناتج القومي كالتالي:

الناتج القومي الإجمالي =

مصرفات الاستهلاك (C)

+ إجمالي الاستثمار المحلي الخارجي (I)

+ المشتريات الحكومية من السلع والخدمات (G)

+ صافي الصادرات (X)

$$C + I + G + X =$$

أي أن الإنفاق الحكومي (G)، له نفس الأثر علي مستوى الاقتصاد الكلي مثل الإنفاق علي الاستثمار (I). فالمصرفات الجماعية التي تدخل في شراء سيارة حكومية مثلاً (G)، يكون لها نفس الأثر علي الوظائف والعمالة التي تحدثه مصرفات الاستهلاك الخاص علي السيارات (C).

جدول ()

العناصر المتغيرة للسياسات الاقتصادية (النقدية، المالية،) وآثارها علي

الطلب الإجمالي

المتغير الاقتصادي	الأثر علي الطلب الإجمالي
العناصر المتغيرة للسياسة:	
السياسة النقدية:	تؤدي زيادة المعروض النقدي إلى تقلص أسعار الفائدة، والتخفيف من شروط الائتمان، فيجذب معدلات استثمار أكثر ارتفاعاً واستهلاكاً أعلى للسلع المعمرة، وفي الاقتصاديات المفتوحة تؤثر السياسات النقدية علي معدل سعر الصرف وصافي الصادرات
السياسة المالية:	يؤدي ارتفاع مشتريات الحكومة من السلع والخدمات مباشرة إلي زيادة الإنفاق، بينما يؤدي تخفيض الضرائب أو زيادة التحويلات إلي رفع الدخل المتاح وزيادة الاستهلاك، أما الحوافز الضريبية مثل: الخصم الضريبي علي الاستثمار، فمن شأنها التشجيع علي زيادة النفقات في قطاع معين.
متغيرات خارجية:	
الناتج الأجنبي:	كلما زاد الناتج في الدول الأخرى، زاد صافي الصادرات
قيمة الأصول:	تأتي الزيادة في سوق الأوراق المالية نتيجة لتزايد ثروة الأسر، ومن ثم زيادة الاستهلاك، وهذا يؤدي بدوره لانخفاض تكلفة رأس المال وزيادة الاستثمارات التجارية.
التطور التكنولوجي:	نتيجة التطورات التكنولوجية فرصاً جديدة أمام الاستثمار التجاري. وأهم الأمثلة علي ذلك، السكك الحديدية والسيارات والإنترنت.
متغيرات أخرى:	منها الأحداث السياسية، واتفاقيات التجارة الحرة، ونهاية الحرب الباردة، وقد أدت جميعها إلي تنشيط الأعمال وزيادة ثقة المستهلكين ورفع معدلات الإنفاق علي الاستثمار واستهلاك السلع المعمرة.

إن أكبر ما أسهم به كينز هو إتباع سياسات اقتصادية ومالية واقعية وبراجماتية وهي سياسات تحافظ علي النظام الاقتصادي الرأسمالي بمعالجة أوجه نقصه ومداواته دون التعرض لأسسه ومبادئه الرئيسية.

ولكن تتعرض مبادئ كينز للنقد من عدة نواحي، إذ أن نظريته هي للأجل القصير "In The Long run we are all dead"، علي حسب تعبير كينز. الذي قال أيضاً أن "الفترة الطويلة ما هي إلا تجميع لعدة فترات قصيرة متلاصقة". أي أن سياساته هي للأجل القصير.

ويدور الصراع بين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وأصحاب التوجه الكينزي حول مدى إمكان تمتع الاقتصاد بقوي تصويب ذاتية فعالة، فيما يتعلق بالأجور والأسعار المرنة، بحيث تعمل علي المحافظة علي مستوي التوظيف الكامل.

وتؤكد التوجهات الكلاسيكية علي النمو الاقتصادي طويل الأمد، في حين تغفل سياسات تحقيق استقرار الدورة الاقتصادية.

كما يرغب الاقتصاديون الكينزيون في تعزيز سياسات النمو وتدعيمها من خلال السياسات المالية والنقدية الملائمة لتحجيم التأثيرات المفرطة للدورة الاقتصادية.

وكان للحرب العالمية الثانية، دور في ترويج أفكار كينز، فقد بينت ما تستطيع تحقيقه عن طريق جهاز الدولة. ففي الفترة بين العامين 1939 و 1944، وهي ذروة وقت الحرب، زاد الناتج القومي الإجمالي بالدولارات الثابتة (عام 1972) - من 320 مليار دولار إلي 569 ملياراً، أي أقل قليلاً من الضعف. وتبين أن نفقات

الاستهلاك الشخصي بالدولارات الثابتة نفسها، رغم الحرمان وقت الحرب، لم تنخفض بل زادت من 220 إلى 255 مليار دولار⁽¹⁾.

والمهم الآن في نظرية كينز، هو دراسة دور الحكومة في السياسات المالية والنقدية، إذ تحصل الحكومة علي دخل وتقوم بالإنفاق أو تمارس الادخار والاستثمار.

وكان الاقتصاديون الكلاسيكيون يؤمنون بأن دور الحكومة السليم، بصدد المسائل المالية، حيادي، إذ أن لها وظائف لا يمكن التخلص منها هي الأمن الداخلي والخارجي والقضاء - وهي وظائف تتكلف أموالاً، وعليها أن تجمع الأموال اللازمة من دافعي الضرائب.

أما مذهب كينز، فإنه ينظر للحكومة علي أنها العامل الكبير الذي يعوض مظاهر الفوضى، التي لا يمكن السيطرة عليها والتي تميز الرأسمالية الليبرالية، وفي وسع الحكومة أن تستثمر حين يقل تفاؤل رجال الأعمال بحيث يضعف الاستثمار في العمالة. وتولد المبالغ التي تستثمرها، دخولاً تعادل ما يدره الاستثمار الخاص، وهذا الدخل الناجم من الاستثمار الحكومي يؤدي إلي توسيع نطاق الأسواق، وبالتالي يزيد من تفاؤل رجال الأعمال.

فإذا شاءت الحكومة أن تعالج هبوطاً في الدخل القومي بسبب عجز المدخرات الخاص عن اللحاق بالاستثمار الجديد، بمعنى أن تنفق مالياً لا يؤخذ من دخل الجمهور، بمعنى أن تنفق أكثر من الضرائب التي تجبها، وبذلك يكون هناك عجز

(1) انظر / جون كينيث جالبريث. تاريخ الفكر الاقتصادي - الماضي صورة الحاضر - ترجمة أحمد فؤاد بليغ -

سلسلة عالم المعرفة، رقم 261 - الكويت - سبتمبر 2000، ص ص 268 - 275.

في الموازنة العامة، أما المال الذي يقترض لسد العجز فمصدره المدخرات الخاصة المكتنزة والائتمان المصرفي، فيما يعرف بالتمويل بالعجز.

وينبغي إتباع عكس هذه السياسة، حين يصبح هناك خطر من حدوث التضخم، أي حين يقترب من الطاقة الإنتاجية الكاملة ويوشك أن يحدث ارتفاع كبير في الأسعار. وإذا ما كانت الحكومة تنفق أكثر مما تجبي، فإنها في هذه الحالة تلعب دور المستثمر، وعلي النقيض يجب أن تضطلع الحكومة بدور المدخر، أي أن تنفق أقل مما يجب ويتوفر لها فائض "التمويل بالفائض".

وينصب رأي كينز، بصفة رئيسية، لا علي التدخل الحكومي المباشر ولكن علي السياسات المالية المتبعة علي سبيل التعويض، ويؤمن كينز بأن الحياة الاقتصادية السليمة لأي شعب تتطلب حالة من المساواة في توزيع الدخل. وعلي هذا يحبز كينز فرض الضرائب التصاعدية، بإجراءات متعددة، منها التأمين الاجتماعي، والخدمات العامة، مما يساعد علي إعادة توزيع الدخل. كما يدعو كينز إلي إتباع سياسة دائمة، تستهدف خفض أسعار الفائدة، بما يعني ذلك من تشجيع الاستثمار من جهة، ومن جهة أخرى كان كينز يتوقع زوال الطبقة الغنية التي تعيش علي إيرادها أي ملكيتها للأوراق المالية أكثر مما تعيش علي الإنتاج، وذلك حين يميل سعر الفائدة إلي الانخفاض، حتي يصل إلي درجة الصفر.

أما بالنسبة لسياسات التجارة الدولية، فقد اختار كينز متابعة السياسات التي يراها كفيلة بضمان العمالة، بدلاً من العودة إلي تطبيق سياسة الحرية الدولية وأخذ يبحث الوسائل التي تؤدي إلي تحقيق سياسات داخلية موازية علي نطاق دولي. مما يكفل تنسيق مصالح الشعوب، ويضع حداً للمحاولات الرامية إلي عرقلة الرخاء، عن

طريق إتباع سياسة إفقار الجار، وقد اشترك كينز في الأعمال التي أدت إلي إنشاء صندوق النقد الدولي، وإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وينتقد البعض كينز علي أنه ذو آراء مرنة وعملية للغاية. تسمح بالتأرجح بين الآراء. ويعتقد ملتون فريدمان أن المشكلة الاقتصادية الرئيسية هي التضخم وليس البطالة. بل ويتهم سياسات كينز بأنها السبب في عدم استقرار الأسعار واضطراب أسعار الصرف، ويشكك في أن كينز نفسه لو عاش حتى الآن كيف يمكن أن يواجه الأزمات الاقتصادية الحالية؟ ويكد أنه كان سيعدل من سياساته لكي يواجه تلك الأزمة ويقول عن كينز (أنه أعطي مساراً خاطئاً للاقتصاد لبضعة عقود).

وقد كان معظم السياسات الاقتصادية التي اتبعت بعد الحرب العالمية الثانية في الدول الرأسمالية، خاصة المتقدمة، هي سياسات كينزية.

ويلخص جون جالبريث⁽¹⁾ الآثار الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، للسياسات الكينزية، بأن الركود والبطالة كان يتطلبان زيادة في النفقات العامة وخفضاً للضرائب، وهما إجراءان مقبولان تماماً من الناحية السياسية، ومن الناحية الأخرى فإن تضخم الأسعار يتطلب تخفيضاً للنفقات الحكومية وزيادة الضرائب، وهما أمران غير مقبولين سياسياً. وهذا هو التراث النظري - العملي لتوجهات الاقتصاد لكينز.

ولقد ذكر جون ماينارد كينز في نهاية كتابه "النظرية العامة" عام 1936: "أن الرجال العاملين الذين يؤمنون بأنهم محصنين تماماً من أي مؤثرات فكرية، هم عادة عبيد لبعض الاقتصاديين البائدين المجانين الذين في السلطة".

(1) انظر، جالبريث، مرجع سابق، ص 295.

ولقد ركز الجميع في الأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت عام 2008، "علي أخطاء وجشع" المصرفيين. ولم تحظ النظريات الاقتصادية التي شجعت علي هذه الأخطاء بالاهتمام الكافي.

ويدور النقاش دائماً بين الأكاديميين الاقتصاديين حول "كفاءة" الأسواق، "ومنطق" المستثمرين والمستهلكين، "والرشادة" في الاختيار الاقتصادي، سواء في الاستهلاك أو الإنتاج، وبناء علي "المنطق" و "الرشادة" و "الكفاءة" بنت النظريات الاقتصادية، نماذج للكمبيوتر، ووصفات اقتصادية وتنظيمية جاهزة.

وذكر كينز أن هؤلاء "الرجال العمليين" قد اعتمدوا علي نظريات اقتصادية عفا عليها الزمن، لدعم ديونهم المعدومة، والسياسات الاقتصادية السيئة والتي سمحت قبيل ظهور أزمة 2008، للمصرفيين أن يقترضوا 50 ضعف رأسمال بنوكهم للمضاربة علي رهون عقارية لم تحقق أرباحاً كبيراً، وسمحت لهم بذلك الجهات الرقابية.

وقد سمحت أيديولوجية "ثاتشر - ريجان" منذ الثمانينات، للأكاديميين الاقتصاديين بناء نماذج رياضية، تقوم علي "التوقعات المنطقية"، يمكن لهذه النماذج، أن تثبت بطريقة حسابية أن البنوك لن تواجه مطلقاً أية أزمات في السيولة المالية، وإن إجبار البنوك علي الاحتفاظ برأسمال إضافي ليس ضرورياً، وأن الأسواق دائماً علي حق، وسمحت تلك العقيدة الاقتصادية، خاصة في مجال التمويل، أن يتوقعوا أن الاضطرابات المالية من النوع الذي مر به بنك ليمان برازرز، لن يحدث ولو لمرة واحدة في البليون سنة القادمة.

وتضمنت عقيدة "اقتصاديات السوق ذاتية الاستقرار"، أن كل المحاولات التي تبذلها الحكومة لإدارة الطلب، من خلال السياسات النقدية والمالية، كان مصيرها الفشل، ولم ينتج عنها سوى التضخم فقط.

ومن ناحيته يتناول "بول كروجمان" الاقتصادي الحاصل علي جائزة نوبل عام 2008، في كتابه "ضعوا نهاية فورية لهذا الكساد" End This Depression Now، والصادر عام 2012، ويتعامل مع الأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت عام 2008، علي أنه كساد واضح وليس ركوداً، حتى وإن لم يصل إلي الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، ويتحدث عن الدمار الذي تسببت فيه البطالة المرتفعة في الاقتصاد الأمريكي، والتي وصلت في معدلاتها الرسمية إلي ما يزيد عن 10%، ففي ديسمبر 2011، ارتفع عدد العاطلين إلي 13 مليون أمريكي من 6.8 مليون عام 2007 .

ويهدف كروجمان للرجوع إلي ما سبق لجون مانيارد كينز طرحه، والمتمثل في أن توسيع الإنفاق الحكومي يمكن أن يحفز النمو، وعدم الانشغال بما ينجم عن زيادة الإنفاق الحكومي من عجز وارتفاع مستوى الدين العام. وتقديم التنشيط المالي، لمواجهة ضعف الطلب في القطاع الخاص. فإذا كان المستهلكون والشركات والحكومات لا تتفق بما فيه الكفاية يحد ذلك من النمو، ويزيد من معدلات البطالة.

ويرى كروجمان أن الاقتصاد الأمريكي يخطو ببطء للتعافي، بفضل زيادة الرئيس "باراك أوباما" للإنفاق وضخ مليارات الدولارات في الاقتصاد الأمريكي، وخفض أسعار الفائدة لحفز الاستهلاك، وتشجيع الاستثمار، ويأخذ كروجمان علي إدارة أوباما التوقف عن التدخل الحكومي مباشرة، بعد تجاوز حدة الأزمة، وظهور مؤشرات التعافي في عام 2009.

ويرى كروجمان أن الحد من العجز ليس هو الأولوية القصوى، بل أن خفض نسب البطالة المرتفعة مع ما يستدعيه ذلك من إنفاق فيدرالي لابد منه، ويرى كروجمان أن الملايين من الأمريكيين يعانون البطالة، وتكلفتها الاجتماعية الباهظة بسبب تراجع الطلب إلى الاقتصاد الأمريكي، وعجز الشركات والقطاع الخاص عن التوظيف، لذا يمكن للحكومة التدخل لوضع حد لهذا النقص الواضح في الطلب بالإنفاق وإعادة الطلب إلى السوق.

وإلى جانب الحكومة، يدعو كروجمان الاحتياطي الفيدرالي بالتحكم في التضخم، داعياً لخفض سعر الفائدة، وعدم الخوف من شبح التضخم الذي حتى وإن ارتفع، فلن يهدد الاقتصاد الأمريكي، وما يهم الآن هو إعادة تحفيز النمو الاقتصادي. ويرى كروجمان أن استمرار الوضع الحالي للاقتصاد الأمريكي سيؤدي للوصول إلى الانكماش، الذي يصعب في ظله الخروج مما اسماه "الكساد الواضح" ويقترح كروجمان للخروج من الأزمة ثلاثة مسارات عملية، تعيد النمو إلى الاقتصاد الأمريكي:

(1) الانقاذ المالي للاقتصاد في قطاعاته المختلفة، بتخصيص 300 مليار دولار سنوياً، تتفقها الحكومة الفيدرالية لدعم الحكومات المحلية، التي عانت تداعيات الأزمة المالية. ويذكر كروجمان أن هذا الاقتراح سيخلق ملايين الوظائف دون التأثير في موازنة الحكومات المحلية.

(2) خفض سعر الفائدة إلى الصفر، دون الانشغال بشبح التضخم، ويقترح بدلاً من تحديد نسبة التضخم بـ 2% التي يريدها مجلس إدارة البنك الاحتياطي الفيدرالي، يقترح كروجمان رفع التضخم إلى 4%، وهذا سيشجع علي الإنفاق، بينما ستراجع القيمة الحقيقية للدين العام.

(3) ضرورة مساعدة أصحاب الرهون العقارية علي إعادة جدولة ديونهم، وفقاً لسعر الفائدة المنخفض حالياً، مع ما يستدعيه ذلك من ضخ أموال إضافية في المؤسسات المالية، وسن التشريعات اللازمة لذلك.

ويؤكد كروجمان أن الإستراتيجية الاقتصادية التي تعمل سياسياً هي الأفضل، حتى وإن كانت تلك الإستراتيجية تحمل في طياتها سياسات غير تقليدية، فسرعان ما يرحب بها الشعب الأمريكي عندما يلمس آثارها الإيجابية علي أرض الواقع.

غير أن المشكلة الأساسية التي تواجه اقتراحات كروجمان، لاسيما في مجال التشريع والإنفاق، هي صعوبة إقناع الجمهوريين داخل الكونجرس بهذه الأفكار.

ولما كان باراك أوباما الرئيس الديمقراطي، قد فاز في دورة الإعادة الرئاسية لعام 2012، فإن الولايات المتحدة، علي الأقل لأربعة سنوات، تنتهي في 2016، لن تكون عاجزة تماماً، أمام قوى السوق "الحرّة" و "الخاطئة"، في نفس الوقت، وإن أمام الإدارة الأمريكية الديمقراطية، فرصة لتعديل مسار الاقتصاد الأمريكي، نحو التعافي الاقتصادي باستخدام أدوات عن الاقتصاد الكلي، من نحو مائة عام. وكل ما تحتاجه الإدارة الأمريكية، هو الإرادة السياسية لتحقيق ذلك.

أسباب الأزمات المالية والاقتصادية العالمية حسب رؤية الأطراف داخل مجموعة العشرين:

حملت الممارسات المالية والمصرفية للبنوك الأمريكية المسؤولية عن وقوع هذه الأزمة.

إلا أن صانعي القرار الأمريكي ركزوا علي السياسات الاقتصادية التي اتبعتها دول الفائض التجاري الآسيوي وخاصة الصين. والتي استهدفت تشجيع الإنتاج

المحلي و كبح الاستهلاك الداخلي وطبقاً لهذا أدى تطبيق هذه السياسات إلي حدوث خلل كبير في الموازين التجارية بين الولايات المتحدة واقتصادات الفائض الآسيوية خاصة الصين، وترجع لاحتفاظ تلك علي حالة العجز التجاري مع الولايات المتحدة مما أدى إلي ارتفاع نسبة العجز التجاري الأمريكي.

الموقف الأوروبي:

نما الأزمة إلي ضعف الهيكل المالي والإطارات المنظمة لأسواق المال، بسبب انسحاب الحكومات من السيطرة علي هذه الأسواق.

وأنتقد الأوروبيون خطة الإنقاذ الأمريكية القائمة علي التوسع في الإنفاق الحكومي، وبالتالي تحول الإنفاق الأسري إلي الأنفاق الأمريكي الحكومي، فهي معالجة ظاهرية للأزمة.

الرؤية الصينية :

إذا كان الخلل التجاري بين الولايات المتحدة والصين هو المسئول الأول عن الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة، فإن السبب لا يعود إلي سياسات التصنيع والسياسات التجارية الصينية، بقدر ما يعود إلي النزعة الاستهلاكية في الأسواق الأمريكية. وأن الإنتاج الصيني المتزايد هو استجابة للطلب الأمريكي.

وقد طرحت ثلاث رؤى مختلفة للخروج من الأزمة طبقاً لاختلاف الرؤى الثلاثة لأسباب الأزمة – خلال قمة المجموعة في نوفمبر 2008 و أبريل 2009.

وركزت الرؤية الأمريكية علي ضرورة إصلاح الخلل في التوازن بين اقتصادات العجز والفائض التجاري، بين الولايات المتحدة والصين بالذات، من خلال إقناع

الصين بتحقيق مزيد من التوازن بين العرض والطلب الداخليين، من خلال تحقيق درجة أكبر من التوافق بين سياسات الإنتاج والتصنيع من ناحية، والطلب الداخلي.

وطالبت أعضاء المجموعة بالامتناع عن أي سياسات حمائية - خاصة ضد الصادرات الصينية. إذ أن أي قيود علي الصادرات الصينية إلي الأسواق الأمريكية والأوروبية شأنها أن تؤدي إلي رفع معدلات البطالة داخل الاقتصاد الصيني بسبب عدم قدرة الصين علي زيادة حجم الطلب المحلي الداخلي علي المدى القصير لاستيعاب فائض الإنتاج في حالة انخفاض كبير في حجم الواردات الأمريكية من الصين، في ظل الفجوة الكبيرة بين حجم الإنتاج الصيني والطلب الداخلي حيث يزيد الإنتاج عن الطلب بنسبة 10% من حجم الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

وعانت أوروبا من الموجة الثانية لأزمة الركود الكبير، حيث عانت من عجز في موازنتها العامة، واضطرت إلي تنفيذ برامج تقشفية أو انكماشية لتقليل الإنفاق العام، بما سيؤدي ذلك إلي زيادة الركود الاقتصادي، وزيادة معدلات البطالة.

فقد ارتفع عجز الموازنة للدول في منطقة اليورو عام 2010 7% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 10.5% في بريطانيا، و 9.9% في اليونان وأسبانيا، و 8.4% في فرنسا، و 6.2% في هولندا، و 5.5% في ألمانيا، و 5.1% في إيطاليا، مع معرفة أن سقف العجز المسموح به في الموازنة العامة للدولة في الاتحاد الأوروبي هو 3% من الناتج المحلي الإجمالي. وتركزت البرامج التقشفية الأوروبية علي تجميد الإنفاق العام في بعض الدول الأوروبية.

(1) Michael Pettis, " The G 20 Meetings: No Common Framework, No Consensus, Policy Brief, No 79, CARNEGIE Endowment for International Peace , May 2009.

مذكورة في د. عبد المنعم سعيد، د. محمد فايز فرحات، ص 29.

وعانت الولايات المتحدة من عجز كبير في الموازنة العامة للدولة بلغ 1.5 تريليون دولار في عام 2009. وبالتالي فإن الأفكار الأمريكية لضرورة التوسع في الإنفاق العام لمواجهة الركود كأولوية أولى قبل إصلاح الخلل المالي في الموازنة العامة للدولة.

كما أن وضع الدولار كعملة احتياط دولية تجعلها تفرط في الإصدار النقدي بدون غطاء ذهب أو إنتاجي، وتستخدم الدولارات لتكلفتها أكثر من طباعتها في الحفاظ على قدرتها في تسوية التزاماتها.

وذكر البيان الختامي للقمة أن الأسواق الناشئة القوية مثل الصين لا بد من تشجيع حكوماتها والمواطنين لإنفاق المزيد والاستثمار في مشاريع بنية تحتية وبناء شبكات ضمان اجتماعي أفضل لتحسين مستويات معيشة مواطنيها، وتطوير سياساتها النقدية لتسمح بدرجة أكبر من حرية ومرونة أسعار الصرف.

وتعهدت دول ذات فائض تجاري كبير مثل ألمانيا واليابان بتحقيق توازن في تجارتها الخارجية.

وتشير الحقائق إلى تغيرات في التوازن الاقتصادي العالمي ليس فقط صعود مجموعة BRIC الصين والبرازيل والهند وروسيا، وليس فقط بحصة كل منها في الناتج والتجارة السلعية والخدمية في العالم، بل أيضاً في حجم الاحتياطات الضخمة في العملات.

ولم تحدث القمة تغييراً في وضع الدولار كعملة احتياط دولية رغم تراجع دوره، بسبب تراجع حصة الناتج الأمريكي من الناتج العالمي من نحو 45% بعد الحرب العالمية الثانية إلى 31% في آخر عهد كلينتون إلى نحو 20% من الناتج العالمي عام 2010. وتراجعت الصادرات الأمريكية من 33% الصادرات العالمية

بعد الحرب العالمية الثانية إلى المرتبة الثالثة بعد الصين وألمانيا وبصادرات نحو 8.45% عام 2010 من الإجمالي العالمي. كما أن استمرار الاحتفاظ بالدولار كعملة احتياط دولية، لا يتسق مع العجز التجاري الأمريكي الكبير والذي بلغ 550 مليار دولار خلال العام المنتهي في أبريل 2010. وبلغ عجز ميزان ويبدو أن التحول سيتم تدريجياً، من خلال تنويع الصين وروسيا والهند والبرازيل لسلة احتياطياتها في اتجاه تقليل حصة الدولار فيها.

وذكر إعلان قمة جماعة G 20 عن الأسواق المالية والاقتصاد العالمي 15 / نوفمبر 2008 الأسباب التالية للأزمة:

”خلال فترة من النمو العالمي القوي، ونمو تيارات رأس المال، واستقرار طويل في بداية هذا العقد، بحثت أطراف السوق عن عائدات أكبر بدون تقدير مناسب للمخاطر وفشلت في ممارسة الجهد المستحق. وفي نفس الوقت، فإن المعايير الضعيفة للضمان، وممارسات سليمة لإدارة الخطر، إلى جانب تزايد وجود منتجات مالية معقدة ومبهمّة، وبتبعها روافع Leverage، متزايدة أدت جميعها إلى خلق نظام قابل للسقوط، ولم يتم صناع السياسات وصناع القرار والمشرفين، في بعض الدول المتقدمة، لم يقدروا بعناية ويواجهوا الأخطار المبنية في الأسواق المالية وأن يوكبوا التجديدات المالية، أو أن يأخذوا في حساباتهم التعديلات التنظيمية للأفعال التضيقية الداخلية⁽¹⁾.

تباين وجهات النظر الدولية في أسباب أزمة 2008:

تباينت أسباب وطرق مواجهة الأزمة بين الولايات المتحدة، والصين وأوروبا.

(1) "Declaration of G20

<https://gergewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2008/11/2008/11/5-1.html> . NARA. 2008 – 11 – 15.

فتري بعض وجهات النظر في الولايات المتحدة، أن الممارسات المالية والمصرفية للبنوك الأمريكية هي المسؤولة عن الأزمة. إلا أن صانعي القرار الأمريكي ركزوا على السياسات الاقتصادية التي اتبعتها دول الفائض التجاري الآسيوية، وخاصة الصين، والتي استهدفت تشجيع التصدير وكبح الاستهلاك الداخلي، مما أدى إلى حدوث خلل كبير في الموازين التجارية بين الولايات المتحدة لصالح الدول الآسيوية، خاصة الصين، وأدى ذلك إلى ارتفاع العجز التجاري الأمريكي، وبالتالي هناك ضرورة لإحداث التوازن التجاري، خاصة بين الولايات المتحدة والصين، بزيادة الطلب الداخلي في الصين، مع زيادة قيمة العملة الصينية، المقومة بأقل من قيمتها بالنسبة للدولار.

وتري الصين من جانبها، بأنه إذا كان الخلل التجاري بين الولايات المتحدة والصين هو المسئول الأول عن الأزمة الاقتصادية والمالية بداية من عام 2008، ولكن السبب لا يعود سياسات التصنيع والتجارة الصينية، بقدر ما يعود إلى طبيعة النزعة الاستهلاكية في السوق الأمريكية، فالإنتاج الصيني المتزايد هو استجابة لزيادة الطلب الأمريكي. وتطالب الصين بالامتناع عن أى سياسات حمائية وضد الصادرات الصناعية، والتي ستؤدي إلى رفع معدلات البطالة في الاقتصاد الصيني، وذلك بسبب عدم قدرة الصين على زيادة الطلب المحلي على المدى القصير.

وتذكر الرؤية الأوروبية أن الأزمة الاقتصادية والمالية، ترجع إلى ضعف الهيكل المالي العالمي، والسيطرة على أسواق المال، بسبب انسحاب الحكومات من السيطرة على تلك الأسواق، وأنتقد الأوروبيون، خاصة ألمانيا، خطة الإنقاذ الأمريكية القائمة على التوسع في الإنفاق الحكومي محل إنفاق الأسر. وبالتالي لا تتطوي خطة الإنقاذ

علي مواجهة حقيقية للأسباب الهيكلية للأزمة، بقدر ما تعبر عن معالجة ظاهرية لها.

ثالثاً: العوامل الموقفية / المباشرة للأزمة المالية / الاقتصادية العالمية منذ عام 2008:

(1) نشأة وتطور المشتقات الجديدة واتساع المضاربات المالية:

عبر البورصات والبنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار المالي وصناديق معاشات التقاعد، دخلت مسرح القوي المالية العالمية طبقة جديدة، هي طبقة المتاجرون والمضاربين بالعملات والأوراق المالية.

ففي سبتمبر عام 1992، أقتني بضع مئات من مديري البنوك وصناديق الاستثمار خطي رجل الأعمال جورج سورس George Soros ، وراهنوا بمليارات الدولارات علي تخفيض سعر صرف الجنية الاسترليني والليرة الإيطالية ولم يكن باستطاعة البنك المركزي البريطاني والمركزي الإيطالي، وقف انخفاض أسعار صرف عملتيهما بدعم مليارات الدولارات والليرات، وكان عليهما الإنسحاب من نظام النقد الأوروبي (EMS)، وما أنطوي عليه من أسعار صرف ثابتة.

ورفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في فبراير 1994، أسعار الفائدة القيادية، مما تسبب في انهيار سوق المال الأمريكي. وانخفض الدولار في ربيع 1995 إلي أدنى مستوي له، لتصل قيمته إلي 1.35 مارك و 73 ينًا يابانيًا⁽¹⁾.

(1) انظر التفاصيل الفصل الرابع، في هانس بيتر مارتين ومارك شومان، فخ العولمة، الاعتداء علي الديمقراطية

والرأهية - مرجع سابق، ص ص 170 - 230.

وذكر رئيس الوزراء الإيطالي جون ماجور في إبريل 1995، أنه لا يجوز ترك العمليات في أسواق المال "تتم بسرعة وبحجم كبير، بحيث لم تعد تخضع لرقابة الحكومات أو المؤسسات الدولية".

وذكر رئيس الوزراء الإيطالي لامبرتو ديني، أنه "يجب منع الأسواق من تفويض السياسة الاقتصادية لبلد بأكمله". ورأي الرئيس الفرنسي جاك شيراك أن القطاع المالي كله، مدعاه للاستتكار، ويسمي المضاربين "وباء الإيدز في الاقتصاد العالمي".

وبدون وجود شبهه مؤامرات، فإن ما يحدث في أسواق المال هو الحصيلة المنطقية للسياسات التي تنتهجها حكومات الدول الصناعية الكبرى، التي اتجهت منذ السبعينيات، إلى تحرير الأسواق من القيود، والحدود، وألغت كل الحواجز، أمام أنتقال رؤوس الأموال، والنقود.

وعلى أساس تلك الحرية، نمت معاملات المؤسسات المالية العالمية نمواً كبيراً في سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. ومنذ عام 1985، ارتفعت قيمة تداول العملات الأجنبية والأوراق المالية على المستوى العالمي إلى ما يزيد على عشرة أضعاف. وفي خلال يوم عمل واحد جري في عام 1995، مثلاً عمليات بيع للعملات الأجنبية بقيمة تبلغ حوالي 1.5 بليون دولار، وهو أربعة أضعاف ما أنفقه العالم في السنة على البترول، آنذاك.

ويقول جورج سورس، المالي والمضارب العالمي، بأن الأسواق لا تميل إلى التوازن، ولا تعكس الأسس فحسب، وإنما على عملها أيضاً. لذلك لا يكفي فرض قيود على تدفق الأموال، بل يجب الاعتراف بأن الأسواق عرضة للانهيئات، وعلى المستثمرين أن يحرصوا على ألا تكون هذه الانهيئات حادة جداً.

ويذكر جورج سورس "أنهيار نموذج العولمة وإزالة القيود، هو ما سبب الأزمة الحالية في الأساس، نحن نشهد الآن النهاية لهذه الإيديولوجية"، ويضيف سورس "إن المستقبل سيكون أكثر تساهلاً، وأقل تركيزاً علي المضاربة، وينتظر أن يولد وتفرض المزيد من القيود علي القروض. نحن في خضم عملية ضخمة لتخفيض الديون".

ويضيف المقال أنه "في خلال السنوات الـ 20 الماضية التي سادت بها إزالة القيود وتحرير النظام المالي، شهدت حقبة وصلت فيها ديون البنوك إلي نسب قياسية بلغت 33 إلي 1 في بنك "مورجان" و 28 إلي 1 في "جون مان ساكس" و "ميريل فينش"، عندما ازدادت أعداد الأسهم المعقدة مثل المؤسسات المالية المدعومة بالقروض السكنية لرفع أرباحها إلي مستويات قياسية. الآن وبعدما أصبحت القيود أكثر صرامة، علي هذه البنوك، ستتقلص ديونها وكذلك أرباحها".

ويقول "استيفن روش"، ورئيس مورجان استانلي في آسيا "ما يجب أن يتأثر في النهاية من هذه الأزمة هو إدارة أكثر حكمة لرؤوس الأموال ومشتقات مالية ومؤسسات أكثر شفافية، وبالتالي نظام يتماشى بشكل أفضل مع الاقتصاد الحقيقي الذي كان يفترض تحديه أولاً. النظام المالي ابتعد كثيراً عن روابطه بالاقتصاد الحقيقي".

ومنذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، واثراً سلسلة من التغييرات القانونية والتكنولوجية، رفعت القيود علي النمو، وعلي إمكانية جني الأرباح التي كانت مفروضة علي المؤسسات المالية. فقد سمح لصناديق التقاعد بالانتشار في أسواق الأوراق المالية، وأصبح بإمكان السماسرة عرض جميع الأسهم في الصناديق الاستثمارية المشتركة، وسمح لأنواع مختلفة من البنوك بالاندماج ودخول مجالات تجارية جديدة. وأدي استعمال آلات الصرف الآلية وبرمجيات الإتجار بالأسهم، إلي

خلق شبكة مالية إلكترونية تعمل علي مدار الساعة. وحتى عام 2005، ارتفعت نسبة الأمريكيين الذين يملكون أسهم من 16% إلى أكثر من 50%. وكما يشير روبرت رايبخ، وزير العمل السابق في إدارة كلينتون، في كتابه Super Capitalism (الرأسمالية المفرطة) حصل تغير جذري في نظرة الأمريكيين إلي المسائل الاقتصادية "وتحول المدخرون إلي مستثمرين، وأصبح المستثمرون ناشطين".

وقد تغير الاقتصاد عام 2001، مما صعب من جني الأرباح، لكن بفضل تدني معدلات الفائدة (خفض الاحتياطي الفيدرالي إلي معدل الفائدة 1% عام 2003، في حقبة (الآن جرينسبان) بقيت القروض سهلة المنال. وأدي تدني معدلات الفائدة أيضاً إلي ازدهار سوق المشتقات المالية القائمة علي القروض، أي الأوراق المالية التي تشكل مزيجاً علي القروض، التي تسببت بالأزمة الحالية، فيما كان يبحث المصرفيون عن وسائل لزيادة أرباحهم في حقبة الفوائد المتدنية بين عام 2000، وفترة الذروة في صيف عام 2007 ارتفعت قيمة سوق المشتقات المالية الأساسية، من 100 مليار دولار إلي 62 تريليون دولار.

وبقيم مشابهة يجري تداول الأسهم وسندات الدين المصدرة في المؤسسات الاقتصادية الكبرى، وسندات الدين الحكومي، وعدد لا يحصي من التعاقدات التي تسمى المشتقات Derivates. وعقود المشتقات هي محور أساسي تركز عليه الهندسة المالية لدرء المخاطر التي تتعرض لها منشآت الأعمال.

وكلمة مشتق تعني شيء اشتق أو تولد عن شيء آخر. فعقود المشتقات هي أدوات مالية تتوقف قيمتها علي قيمة أصل آخر. ومن أبرز صور المشتقات العقود الآجلة، والعقود المستقبلية، وعقود الاختيار، ثم عقود المبادلة.

وسوف نقوم بشرح تلك المشتقات ومعناها ودورها في توليد الأزمات المالية والمصرفية والاقتصادية.

فقبل عام 1973 كانت العقود المستقبلية قاصرة علي السلع الزراعية والمعادن، بينما كانت عقود الاختيار متداولة في أسواق غير منتظمة لا تتسم بالنشاط، وبمنتصف التسعينيات من القرن العشرين نشطت تلك الأسواق، وامتدت تطبيقاتها إلي السندات والأسهم والعملات والمؤشرات، كما أمتدت إلي سلع لم يسبق أن أبرمت عليها تلك العقود، يقول ستيفن لين "لم أري موضوع المعرفة فيه محدودة، قدر وضوح المشتقات" Never have I seen a subject about which people know so little⁽¹⁾

وقبل أعوام التسعينيات كانت الأسواق المالية للمعاملات الآجلة في الدول الغربية الصناعية الكبرى، مستقلة الواحدة عن الأخرى، ولا تخضع للمؤثرات الخارجية.

أما الآن فقد تغير الأمر، وأصبحت الأسواق المالية الكبرى مرتبطة ببعضها، وكان استخدام الحاسبات الآلية تسهياً لتلك المعاملات، ولهذا إذا حدث انخفاض في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، يؤدي ذلك إلي ارتفاع أسعار الأسهم في الطرف الآخر من العالم، في آسيا مثلاً، وحينما يصبح الاستثمار في سندات الحكومة الأمريكية أقل عائداً، فإن المستثمرين يتحولون إلي الأسهم الأجنبية، وإذا ما ارتفع سعر سندات الدين الحكومي الألمانية، عندما يخفض المصرف المركزي الياباني سعر الفائدة علي القروض التي يمنحها للبنوك في طوكيو. وعند تحويل هذه

⁽¹⁾ Lipten, S. Heard on the street, Wall Street Journal, (De. I, 1993).

المبالغ إلي يورو واستثمارها في الأوراق المالية الألمانية الأعلى فائدة، فإن القروض الممنوحة بالين الياباني وبأسعار فائدة منخفضة، ستحقق دون مخاطرة، ربحاً أكيداً.

وبالتالي لم يعد مستوى النشاط الاقتصادي، ولا المصرف المركزي الألماني، هما اللذان يقرران مستوى سعر الفائدة في سوق المال الألمانية، بل يقرره المضاربون علي مدار الساعة، وعلي مستوى العالم للحصول علي أفضل الشروط للاستثمار المالي، وذلك باستخدام الحاسبات الإلكترونية، التي تغطي الأسواق المالية والعملاء علي مستوى العالم.

وكذلك الحال بالنسبة للقائمين علي مقدرات صناديق الاستثمار. فبمجرد مكاملة تليفونية، أو فاكس أو بالضغط علي زر الكمبيوتر، يتحول الاستثمار في سندات الدين الحكومي الأمريكي، إلي استثمار في مستندات بريطانية أو يابانية أو تركية .. الخ.

وهناك عشرات الآلاف من المغامرين في العالم الذين يمارسون تلك المقامرات المدروسة Educated Gambling وهناك مغامرين آخرون، يتعاملون مع المشتقات Derivates، أي مع المستقبل، أي مع قيم تتوقع الغالبية العظمي من المشاركين في أسواق الأسهم والسندات والعملات تحققها في ثلاثة أشهر أو في عام، أو في خمسة أعوام وتسمى البضائع التي يتعاملون فيها بالمبادلات Swaps، وهي التزام تعاقدية يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي، أو أجل معين، مقابل تدفق أو أصل آخر، وذلك بموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد.

والسقف Collars، هي من المشتقات الحديثة في الأسواق المالية. والهدف منها الحد من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة. فالسقف هو اتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه بائع السقف إلي مشتري السقف، بأنه في حالة ارتفاع سعر الفائدة إلي مستوى أعلي

من مستوي السعر المتفق عليه، فإنه يدفع إلي مشتري السقف، فارق المبلغ، أي الفرق بين السعريين، مضروباً في المبلغ النقدي الذي تم الاتفاق عليه، فإذا فاق سعر الفائدة المتفق عليه سعر الفائدة الذي ساد عند إبرام الاتفاق بمقدار نقطة واحدة مثلاً، وإذا فرضنا "أن المبلغ المتفق عليه هو مائة ألف، فإن بائع السقف سيدفع إلي مشتري السقف عندئذ مبلغاً قدره ألف، أي مائة ألف مضروبة في واحد ومقسومة علي مائة(1).

وبالتالي فالسقف Collars هي اتفاقيات تشتمل علي الأثنين معاً، أي السقف والقاعدة، فهي وسيلة لتفادي مخاطر ارتفاع سعر الفائدة المستقبلي، إلي حد أعلي من السعر السائد (السقف) أو انخفاضه إلي حد أدني من السعر السائد (القاعدة).

أما القاعدة Floor، فهي عكس السقف، فإذا كان السقف وسيلة لتفادي ارتفاع سعر الفائدة، فإن القاعدة هي وسيلة لدفع مخاطر انخفاضه، وذلك لأن بائع القاعدة سيدفع إلي المشتري، الفارق الناجم عن انخفاض سعر الفائدة، أي أنها تضمن للأخير حداً أدني لسعر الفائدة، حتي أن انخفاض سعر الفائدة انخفاضاً كبيراً.

أما المستقبلات Futures فهي التزام تعاقدية نمطي إما لبيع أو لشراء أصل معين (عملات أجنبية، أو أوراق تجارية ثابتة الفائدة، أو بضاعة معينة مثلاً)، بسعر محدد بتاريخ معين في المستقبل. وتتميز العقود المستقبلية بإمكان تداولها في البورصات.

أما الخيارات Options، فهي عقد بين طرفين يلتزم فيه بائع الخيار، منح مشتري الخيار، الحق في شراء أصل معين (خيار الشراء Call Options) أو في بيع

(1) انظر التفاصيل: د. منير إبراهيم هندي، إدارة المخاطر باستخدام: التوريق والمشتقات، الجزء الأول: التوريق،

منشأة المعارف بالإسكندرية، 2006.

أصل معين (خيار البيع Put Options) بسعر معين وفي موعد محدد (الخيارات الأوروبية)، أو قبل حلول الموعد المحدد (الخيارات الأمريكية) في المستقبل. ويدفع مشتري الخيار إلي بائع الخيار مبلغاً من المال، مكافأة له علي تعهده ببيع الأصل في المستقبل بالسعر المتفق عليه في سياق عمليات خيار الشراء Call Option.

أما في عمليات خيار البيع Put Option، فإن مشتري الخيار يدفع إلي بائع الخيار، مبلغاً من المال مكافأة له، علي تعهده بشراء الأصل في المستقبل، بالسعر المتفق عليه، والأصل في خيارات الشراء هذا، أعتقاد مشتري الخيار أن سعر الأصل سيكون في الفترة المتعاقد عليها، أعلى من سعر المتعاقد عليه مضافاً إليه المبلغ الذي دفعه إلي بائع الخيار. أما خيارات البيع فإنها تكمن في تكهن بائع الخيار بأن السعر الحالي للأصل، مضافاً إليه المبلغ الذي حصل عليه من مشتري الخيار، أعلى من السعر المستقبلي.

كما توجد سندات دين مشتقة Dingos وهي مختصر لـ

Discounted investment in Negotiable Government Obligations

والـ Zebras وهي مختصر لـ

Zero – Coupon Euro – sterling Bearer Or Registered Accruing Securities .

وكلا النوعين هي سندات دين مشتقة، من أدونات علي الخزنة، كانت بيوت المال قد اشترتها، وأودعتها لدي شركات الأمان كضمان لسندات الدين الجديدة التي أصدرتها بيوت المال، بناء علي ما اشترت من أدونات الخزنة، والمميز لهذه العمليات يكمن في قيام بيوت المال، بفصل الفائدة عن أدونات الخزنة، وبيعها هي الأخرى أيضاً كسندات دين بفائدة ثابتة إلي سندات دين من دون فائدة (Zero –

Coupon) ومن هنا جاءت تسمية كلا النوعين بسندات الدين المفصولة (Stripped Bonds).

وكل المشتقات Derivatives السابقة هي أدوات مالية، يزيد عددها باستمرار، وهي تقوم علي أسعار ستدفع اليوم، أفي وقت ولاحق لقاء الحصول علي الأوراق المالية الفعلية أو العملات الأجنبية.

وإذا كان المرء يراهن علي ازدهار الاقتصاد الفرنسي، مثلاً، فهو لم يعد مجبراً علي شراء أسهم الشركات الفرنسية فقد صار بإمكانه الآن المشاركة بعمليات المستقبلات Futures، والمراهنة علي مؤشرات الأسهم الفرنسية، والحصول - لقاء دفع مكافأة نقدية - علي ربح في حالة ارتفاع المؤشر إلي مستوى أعلي من المستوي المتعاقد عليه.

وحصيلة هذه العمليات، هي إنها قد جردت الشراء الفعلي للأوراق المالية أو العملات الأجنبية، من مخاطر تقلبات أسعار الصرف والأسهم، أو من مخاطر عدم إمكان تسديد الفوائد المرتفعة، وبالتالي صارت المخاطر نفسها بضاعة متداولة في الأسواق.

ومنذ أن غدت طاقة الحاسبات الآلكترونية، عملياً دون حدود، استقلت المعاملات بالمشتقات كلية، وبدأ "عصر الثورة المالية"، وأسست كل المدن المالية الكبرى، بورصات مختصة بالمعاملات الآجلة فقط، وفي الفترة بين 1989 إلي 1995، تضاعفت القيمة الاسمية للمعاملات كل سنتين لتصل، علي مستوي العالم، إلي 41 ألف مليار دولار.

وكانت تلك المعاملات الآجلة، ودفعاً للخطر والمجازفة، تسود القطاعات المنتجة، فقد كان المصدرين، يلجئون لتلك العمليات لمواجهة تقلبات أسعار صرف عملات البلدان التي يتعاملون معها.

ومع المعاملات الآجلة، فإن كل العقود صارت عملية رهان منظم، علي شاكلة "أراهنك علي أن مؤشر Daw – Jones سيكون بعد عام أعلي من مستواه بمقدار مائتين وخمسين نقطة، وإذا خاب ظني، فسأدفع لك مبلغاً وقدره ..".

وأصبحت تغيرات طفيفة في المحافظ الاستثمارية، تؤدي إلي تقلبات كبيرة في أسعار الأوراق المالية، فالمهم هو التوقعات بشأن "ما سيفعله الآخرون" فتطور قيمة سندات الدين الحكومي الألمانية مثلاً، لم يعد يحدد من قبل المتاجرين بالأسواق المالية لدي المصارف الألمانية، بل أصبح يتحدد مسبقاً، وذلك في بورصة لندن للمعاملات الآجلة (Life)، وهذه البورصة تستحوذ علي ثلثي العقود المبرمة في إطار "المستقبلات المتعلقة بسندات الدين الحكومي الألمانية" (Bunds – Futures).

وبسبب هذه الآليات، أصبحت التقلبات في الأسواق المالية أعنف من السابق، أي متقلبة Volatile، وأصبح هناك المئات من الشركات الكبرى، علي مستوى العالم تصدر سندات دين تمولها بها ما تحتاجه من رأسمال. فالصناديق الاستثمارية الأمريكية، تستغل المضاربة بالمعاملات الأجنبية والمشتقات المالية، كالمستقبلات والخيارات وما شابه ذلك. ولا يحصل مديرو العمليات الاستثمارية علي دخل ثابت، بل يكافئون بنسبة حوالي 20% من الزيادة التي حققوها من ثروة الصندوق.

وبالتالي صارت الصناديق الاستثمارية الأمريكية، تدير مدخرات أقساط تقاعدية بقيمة آلاف المليارات من الدولارات.

من تلك الصناديق، هي صناديق السلامة أو الوقاية Hedge Funds، وهي صناديق استثمارية لا يزيد عدد المشاركين فيها على المائة، ولا يقل رأس مال المشارك عن ربع مليون دولار أمريكي.

وتقوم صناديق الوقاية تلك، بالمغامرة برأسمال عملائها، وكذلك بما يحصل عليه من قروض قصيرة الأجل أيضاً، فهي مغامرة محفوفة بالمخاطر الجسيمة، ولكنها تتيح، إذا كان التنبؤ صائباً، الفرصة لأن يحصل المستثمر على أرباح قد تصل إلى خمسين في المائة، ولأن يحصل مدير الصندوق في خلال أسابيع قليلة على مكافآت إضافية تضاهي ما يحصل عليه خلال عام كامل.

وبالتالي أصبح متاحاً لرؤوس الأموال المدارة، على مستوى العالم، أن تحقق أعلى الأرباح، حيث تنتقل، وبسرعة إلى المجالات التي تحقق أفضل عائد.

ولكن إذا كانت الدول أكثر خضوعاً لإدارة المستثمرين، تعين على الحكومات محاباة الفئات المالكة للثروات المالية، على حساب مصالح الفئات العاملة.

وقد تسبب تخلي الدول عن الرقابة على الحدود (Off – Shore) على تنقل رأس المال، في أندلاع قوي ذاتية خطيرة النتائج، وتحمل في طياتها سمات فوضوية.

وصار هناك ميل النظام المالي العالمي، لما يسمى بالوحدات الضريبية، التي تعباً رؤوس الأموال الهاربة من دفع الضرائب في بلادها، أو ناتجة من خلال معاملات مالية – سياسية فاسدة. وأصبح هناك مئات المناطق متناثرة في العالم، تدير منها البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار، أموال عملائها الأثرياء.

وهناك أمثلة، منها جزر الكمين Cayman – Island الكاريبية التي هي من الجزر الخاضعة للتاج البريطاني، وفي الجزيرة الرئيسية، والتي تبلغ مساحتها (14)

كيلو متراً مربعاً وعدد سكانها 14 ألف مواطن، يوجد بها مئات البنوك المسجلة فيها، يفتح بها الحسابات لرؤوس الأموال الهاربة من دفع الضرائب، أو الناتجة عن الفساد. وهناك أمثلة أخرى مثل جزر Jersey وجورنيس Guernsey الواقعتان في القنال الإنجليزي، وكذلك الإماراتان لشتنتشتاين ولوكسمبورج، وقبرص، وجبل طارق. والأخيرة نقل إليها ما يزيد علي المائة ألف ثري أموالهم شكلاً، وكل ذلك مع ضمان سرية وكتمان معاملات المودعين المصرفية.

وحسب صندوق النقد الدولي، وفي أوائل التسعينيات كان هناك ما يزيد علي (2000) مليار دولار، تستظل تحت راية الدويلات الصغيرة التي تأوي الهاربين من دفع الضرائب، مع حمايتها من مطاردة حكومات الدول التي جنبت فيها هذه الأموال. ويتم الهروب عبر البنوك والشركات من شبكات الكمبيوتر، ويكفي صندوق بريد وممثل عام أو وكيل يفيان بالغرض كلياً. وبالتالي ليس هناك ضرورة لحمل حقائب مليئة بالنقود، حتي أن مجرد سفينة في البحر يمكن أن تتلقي الأموال المودعة⁽¹⁾.

(2) نظرة خاصة للمشتقات والمضاريات المالية في نشأة أزمة 2008:

ومن ناحيته، يذكر د. جودة عبد الخالق، أن الأزمات المالية خاصة في العقود الثلاثة الأخير، أصبح مرادها بدرجة متزايدة، إلي عيوب في النظام الاقتصادي والمالي والنقدي والتجارب الدولي الراهن، وسيظل هناك مجال نشوب هذه الأزمات، حتي لو كانت السياسات التي تطبقها الدول المعنية خالية من الأخطاء.

(1) انظر - حالات تهريب ثروات الفساد السياسي والاقتصادي والمالي والإداري للزعماء العرب المخلوعين في إطار ثروات الربيع العربي، قبل ومنذ عام 2011 ويظهر هنا مدي صعوبة استرداد الأموال المهزلة، من ضمن أسباب أخرى.

ويذكر أن هناك أسباب لانفجار الأزمات المالية⁽¹⁾، منها:

(أ) أخطاء السياسات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

(ب) نشاط المضاربين، في الأسواق المالية، مثل اتهام جورج سورس في نشأة الأزمة الآسيوية عام 1997.

(ج) وجود مؤامرة من جانب الدول المتقدمة، لسلب الدول البترولية ثرواتها، والتخلص من منافسة الدول الآسيوية الصاعدة.

ويذكر أن كل تلك المبررات غير كافية لتفسير تفجر الأزمات المالية الحالية، وأن الأزمات المالية تنشأ في ظل تضافر مجموعة من العوامل هي:

(أ) الصدمات الاقتصادية الكلية، مثل تدهور معدل التبادل الدولي، هبوط حاد في أسعار الأصول، كساد كبير أو تغير حاد في سعر الفائدة في الدول الصناعية.

(ب) التغيرات الحادة في أسعار الفائدة قصيرة الأجل.

(ج) نظام سعر الصرف الغير ملائم.

(د) حالات تنافر أسعار صرف العملات (Currency Mismatch).

(هـ) فورة الائتمان المصرفي (Credit Bonanza).

(س) تحرير القطاع المالي.

(و) ضعف الهياكل المؤسسية والقانونية.

(1) د. جودة عبد الخالق، الأزمة المالية العالمية، أزمة نظام لا أزمة سياسات، مجلة السياسة الدولية، العدد 175

– يناير 2009، المجلد 44 .

(ي) غياب نظام مناسب للحوافز والودائع في القطاع المالي.

ويذكر د. جودة عبد الخالق أنه خلال العقود الثلاثة الماضية ظهرت تحولات كبيرة علي صعيد البيئة المالية الدولية، أفرزت ما يسمى العولمة المالية.

وأهم تلك التحولات هي:

(أ) ظهور المشتقات المالية Financial Derivates: والمشتقات هي كما ذكرنا عقود مالية تستند إلي ، أوراق مالية قابلة للتداول، أو أسعار الفائدة، أو أسعار صرف العملات، أو مؤشرات الأسواق (مثل البورصات) وللمشتقات أنواع كثيرة من العقود، أهمها المستقبلات (Futures) والخيارات (Options) والمبادلة (Swaps).

(ب) التقدم التكنولوجي، خاصة في مجالات المواصلات والاتصالات والمعلوماتية.

(ج) الإبداع في مجال الأعمال، بظهور الشركات القابضة، والشركات التابعة لأغراض معينة (Special Purposes Vehicles – SPVs).

(د) هيمنة الفكر الليبرالي الجديد المتمثل في إجماع واشنطن (Washington Consensus) والذي تجسد في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي برعاية صندوق النقد الدولي.

(هـ) ظهور كيانات ومؤسسات مالية عملاقة ومركبة Large & Complex Financial Institutions (LCFIs) تتمتع بقدر هائل من حرية الحركة والمناورة وقادرة علي خلق سيولة، بعيداً عن الرقابة الفعالة لأي سلطة، ومنها صناديق التحوط Hedge Funds مثل شركة Fidelity Investments وهي صندوق استثمار مشترك Mutual Fund بلغ حجم الأموال التي يديرها علي مستوي العالم ما يزيد

علي أربعة أمثال القيمة الرأسمالية للتداول في الأسواق المالية في الاقتصادات الناشئة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجتمعة.

ومثال آخر هو الصناديق السيادية Sovereign Funds وهي صناديق أنشأتها بعض الدول لتدير محافظها المالية التي تصل إلى مئات الملايين من الدولارات.

وهي مؤسسات عملاقة، ومركبة أي أصبحت تمارس أنشطة عدة في وقت واحد. فهي تقوم بالنشاط المصرفي، ونشاط التأمين، وتداول الأوراق المالية، وإدارة المحافظ المالية .. الخ، وبالتالي أصبح من العسير متابعة ومراقبة نشاط تلك المؤسسات والتحكم فيها إذ أن نشاطها يتجاوز حدود الدولة الواحدة، بفضل تحرير حركة رأس المال.

أي أن النظام المالي العالمي الحالي، ذو أبعاد اقتصادية وسياسية واستراتيجية معقدة ومتداخلة، وتقوم علي العولمة المالية، وهي عملية ذات أبعاد منها:

(أ) النمو الفلكي لتدفقات استثمارات الحافظة، وهو الاستثمار الأجنبي غير المباشر. وهي عبارة عن أموال سائلة تتحرك لأجل قصير بسرعة، وأصبح من مظاهر العولمة المالية، هو أن تدفقات رأس المال غير المباشر (استثمارات الحافظة) أصبحت بديلاً عن الاستثمار الاجنبي المباشر. وبين عامي 2000 و 2007، قفز اجمالي استثمارات الحافظة من 1.7 إلى 3.6 تريليون دولار.

فهي زيادات سريعة في تدفقات استثمارات الحافظة، لرؤوس أموال قصيرة الأجل، تحركها اعتبارات المضاربة والمراجعة. (Arbitrage).

(ب) الزيادة السريعة في معاملات الأوراق المالية عبر الحدود، وتتقاطع تلك الحركة مع اسعار الصرف، وأسعار الفائدة مسببة زعزعة للاستقرار المالي، والإستقرار الاقتصادي.

والزيادة في هذا النوع من المعاملات، سريعة للغاية، وإذا أصاب السوق المالية في بلد ما مكروه، فيمكن أن يتأثر اقتصاد الدول الأخرى، وحتى لو كانت السياسات الاقتصادية في الثانية سليمة.

(ج) نمو التعامل في أسواق العملات العالمية، بوتيرة أسرع كثيراً من نمو التجارة الدولية، إذ يصل حجم التعامل في النقد الأجنبي علي مستوي العالم بين 70 و 100 ضعف حجم التجارة الدولية، فحجم التجارة الدولية حالياً - سلع وخدمات - نحو 7 تريليونات دولار سنوياً، أما حجم التعامل في النقد الأجنبي لكافة الأغراض علي مستوي العالم فهو يتراوح بين 500 إلي 700 تريليون دولار.

وهذا سبب الأهمية المتزايدة لاستثمارات الحافظة، والأهمية المتنامية لانتقال الأوراق المالية عبر حدود الدول.

(د) الارتباط بين مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق الصاعدة ومؤشر نازداك وهو اختصار National Association of Securities Dealers Automatic Quotation (NASDAQ) وهو مؤشر أسعار أسهم شركات التكنولوجيا المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية. ويزداد معامل الارتباط بين مؤشرات الأوراق المالية في الأسواق الصاعدة ومؤشر نازداك.

(هـ) تنامي التعاملات في المشتقات، وهي عقود مبنية علي الأسهم والسندات وحركة أسعارهما وأهمها العقود المستقبلية (Future) والخيارات Options وأهمية المشتقات أنها تتداول طبقاً لما يسمى للتعامل بالهامش، أي أن المطلوب هو التعاقد

بنسب قليلة (1% - 10%) من العقود المستقبلية لسلعة ما وليس بكامل قيمتها وهذا ينتج عنه ما يسمى بالرافعة المالية (Leverage)، إذا فبقدر يسير من رأس المال المملوك، يمكن السيطرة علي أضعاف مضاعفة لرأس المال المملوك، أي أن هناك كيانات ضخمة عملاقة في أسواق مغتربة بصورة متزايدة، وفي أسواق غير منظمة بصورة متنامية، ويتضمن رافعة مالية كبيرة جداً.

والنتيجة أنه في سياق العولمة المالية، تتعاظم احتمالات وقوع الأزمات المالية التي يعجز النظام المالي الدولي الحالي عن مواجهته، وصار النظام المالي الدولي يعاني عيوباً بنيوية، إذ أنه يفتقر إلي قواعد الحوكمة السليمة والفعالة، وهذه العيوب هي التي تفرز الأزمات المالية.

ويبحث د. جوده عبد الخالق سبل التحوط من الأزمات المالية:

- إتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة (سعر الصرف، السياسة النقدية، السياسة المالية ... الخ).

- تفعيل الرقابة المصرفية.

- تطوير البنية الأساسية المالية (المعلومات، التشريعات، فض المنازعات، إجراءات الإفلاس.. الخ)

- وضع نظام فعال للحوافز ضمن الإطار التنظيمي للقطاع المالي، بعيداً عن تسهيلات المقرض الأخير.

- ترتيبات ضمان الودائع، لتجنب مشكلة الخطر المعنوي Moral Hazard problem.

- التريث والحرص في مجال التحرير المالي، ووضع ضوابط حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية.

ويذكر د. جودة عبد الخالق، الأخطار التي تهدد الدول من جراء النظام المالي العالمي الحالي، باعتبار أن حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل (النقود الساخنة Volatile or (Hot Money والمدفوعة بأعتمادات المضاربة والمراجحة، وليست اعتبارات الاستثمار هي المفجر الرئيسي للأزمات المالية.

وبالتالي فإن التحرير المالي لا يحقق أفضل النتائج لرعاية المجتمع، وإن تحرير المعاملات الرأسمالية، يفرض على البلد التضحية إما باستقرار سعر الصرف، أو باستقلال السياسة النقدية، وإن الترتيبات التي يدعو لها صندوق النقد الدولي لمساندة الدول المتأزمة تتضمن شروطاً مثل تخفيض سعر الصرف، أو رفع سعر الفائدة، أو ضغط الإنفاق العام.

ولكنه يقف دائماً ضد فرض قيود على حركة رؤوس الأموال الساخنة لمواجهة الأزمات المالية، وتخفيض سعر الصرف يضر بالفئات ذات الدخل الثابت (أصحاب الأجور والرواتب والمعاشات) ورفع سعر الفائدة، يضر بموقف البنوك ويضر بالمركز المالي (خاصة في حالة وجود دين داخلي كبير)، كما أن تخفيض الإنفاق الحكومي يزيد من التراجع الاقتصادي لدولة في أزمة مالية.

وتتعالى المطالبات على ضوء الأزمة منذ عام 2008، لإعادة النظر في النظام المالي الاقتصادي العالمي الحالي، فقد دعا الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي بخلق "رأسمالية إنسانية" ودعا بعض الكتاب إلى إنشاء سلطة مالية عالمية World Financial Authority، لا تقتصر مهمتها على الرصد والتسجيل، بل تتجاوزها إلى الضبط والتحكم، والمطلوب إصلاحات في النظام الدولي تطول نظام أسعار

الصرف والنظام المالي والنظام التجاري. وقد يكون منها التفكير في فرض ضريبة علي المعاملات المالية، كما ذكرنا في الفصل السادس.

ومن ناحيته يذكر د. حازم الببلاوي أن الأزمة المالية العالمية عام 2008، ترجع بشكل عام إلي الاختلال في العلاقة بين الاقتصاد الحقيقي، والأصول المالية، نتيجة للمبالغة في إصدار هذه الأصول المالية.

وجاءت الأزمة المالية العالمية، من الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تضافر ثلاثة عناصر هي:

(أ) زيادة حجم المديونية، أو ما يطلق عليه الرافعة المالية Leverage.

(ب) التوسع وتركيز الاقراض علي قطاعات معينة مما يزيد من المخاطر التي يتعرض لها الدائنون، مما يزيد من احتمالات الأزمة. وقد ولدت الأزمة من أزمة الرهن العقاري، فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والاقتراض - فالحلم الأمريكي هو أن يملك كل مواطن منزله.

(ج) نقص أو أنعدام الرقابة علي المؤسسات المالية وضعف الرقابة من البنك المركزي، علي بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية، وكذلك المشتقات المالية.

وبصفة عامة، أن المؤسسات المالية الأمريكية بالغت في التوسع في الأصول المالية. إذ أن الحقوق العينية محددة، أما المديونيات علي تلك الأصول العينية فليست لها حدود في التوسع فيها. وقد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول المالية، فالنظم المالية في الولايات المتحدة بالغت في المشتقات المالية Financial Derivatives أدي للتوسع في الأصول المالية.

(4) ويقول بعض الاقتصاديين مثل هاملتون James D. Hamilton

أن أزياد أسعار البترول في الفترة من 2007 - 2009 كانت سبباً هاماً للركود.

وفي فبراير 2009 ذكرت مجلة Economist أن الأزمة المالية قد خلقت أزمة صناعية، بأقوي انخفاض في الإنتاج الصناعي ظهر في الاقتصاديات المعتمدة علي الصادرات.

وقد نقص الإنتاج الصناعي في بعض الدول من يناير 2008 إلي يناير 2009 بالمعدلات التالية.

اليابان - 31%	كوريا - 26%
روسيا - 16%	البرازيل - 15%
ايطاليا - 14%	ألمانيا - 12%

وقد زاد أجمالي عدد العمال العاطلين في العالم إلي أكثر من 200 مليون لأول مرة وقد وصلت معدلات البطالة في ديسمبر 2007 إلي 4.9 % في الولايات المتحدة، وفي يونيو 2009 زادت معدلات البطالة إلي 9.5% ووصلت في ديسمبر 2009 إلي 10%، ثم قلت إلي 7.8% في أواخر عام 2012، وفي منطقة اليورو وصلت البطالة إلي 11.8% في أواخر عام 2012.

أما في أسبانيا وصلت معدلات البطالة إلي 18.7 (37% للشباب) في مايو 2009، وهي الأعلى في منطقة اليورو وأن زادت في عام 2012 إلي 26.6% (رسمياً).

رابعاً: العنصر النفسي في الأزمات المالية والاقتصادية، علم الفقاعات المالية وانفجاراتها **Neuro – Economics of Bubbles, and Busts** (علم الاقتصاد النفسي)

أدت الأزمة المالية العالمية إلي تدقيق جديد، للأسباب التي تدفع الأسواق للنشاط الزائد عن الحد، ثم انهيارها بعد ذلك، وهناك عدد من العوامل النفسية تكون ارتباكاً في عملية صناعة القرار، وفهم هذه السلوكيات يؤدي إلي توضيح جذور القطاعات المالية وانفجاراتها.

ويري الأستاذ (شيلر) (أستاذ الاقتصاد في جامعة ييل) أن المنطق الخاطئ للوهم المالي، والذي يقنع المشتريين أن العقار يساوي أكثر مهما يستحق فعلاً، بناء علي تصورات خاطئة، بأن الأسعار لابد أن ترتفع، وبالتالي تنشأ فقاعة أسعار المساكن، وهذا الوهم المالي، وبصفة عامة، التأثير اللاعقلاني في المعاملات الاقتصادية هي في حد ذاتها، وهم.

وتحظى أفكار الاقتصاديين السلوكيين، وهم الذين يقدرّون دور العامل النفسي في صنع القرارات الاقتصادية. باهتمام متزايد، لفهم أسباب الأزمات المالية والاقتصادية.

ويبحث بعض العلماء في العلاقة بين الاقتصاد والحالة النفسية للفرد، وللجماعات عن طريق علم جديد هو **Neuro – Economic** ولقد تبني الاقتصاديون من قبل أفكار مستلقاه من نظرية النشوء والارتقاء، أي الانتخاب الطبيعي لداروين، ومنهم الاقتصادي (فيلين) الذي أقترح أن يكون الاقتصاد علماً تطورياً. وكان لمالتس في فكرته حولي "الصراع من أجل البقاء" تأثير في داروين.

وعلم الاقتصاد هو مسعى بشري ينبغي أن يفهم في سياق المنافسة والانتقاء الطبيعي، أي في نطاق التطور Evolution والتحول والتحول Mutation.

ومن هنا نبني تفسيراً علمياً مشتقاً من علم الأحياء Biology حول الأسواق الكفاءة في مقابل اقتصاديات الفقاعات المالية Efficient Markets Bubbleconomics بتفسيرها من جانب علم نفس اجتماعي⁽¹⁾.

وقد طرح الأستاذ (لو)، أستاذ التمويل في معهد MIT، وأحد المسؤولين في صندوق التحوط، نظرية تعطي اقتصاديات التوازن وفرضية كفاءة السوق ما تستحقه من الاعتبار. وفي نفس الوقت تعترف بأن النظرية الكلاسيكية لا تعكس الطريقة التي تعمل بها الأسواق في جميع الظروف، وقد استخدم توليفة مركبة ضخمة تضم نظرية النشوء والتطور إلى كلا من الاقتصاديات الكلاسيكية والسلوكية. ويقوم منهج (لو) علي فكرة إن دمج الانتخاب الطبيعي لداروين في محاكاة للسلوك الاقتصادي، يمكن أن يساعد في توليد أفكار مفيدة حول كيفية عمل الأسواق، وطرح تنبؤات أكثر دقة عن المعتاد عن الكيفية التي تتعرف وفقها مالياً، الجهات الفاعلة من أفراد ومؤسسات.

وأهم فائدة لأفكار (لو) هي القدرة علي اكتشاف عن الوقت الذي لا يكون فيه الاقتصاد في حالة توازن مستقر، ومن شأنه أن يحذر المنظمين والمستثمرين من أن فقاعات مالية تتضخم أو أن أخري علي وشك الانفجار.

فقد أخفقت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية في أن تأخذ في الاعتبار، أن لا عقلانية الأفراد، يمكن أن تؤثر في قراراتهم المالية إذ تؤكد فرضية كفاءة الأسواق،

(1) مجلة العلوم (الكويتية) - المجلد 25، العددان 10، 9- سبتمبر - أكتوبر 2009، ص ص 24 - 31 عن

(American Scientific - July 2005).

وهي حجر الزاوية في العقيدة المالية، أن معظم الأفراد سوف يقومون بالشراء عندما تكون السلعة، مثل المنزل، أقل من قيمتها الحقيقية، وأنهم سوف يمتنعون عن الإنفاق عندما تصبح السلعة مكلفة للغاية.

غير إن النظرية الكلاسيكية، تواجه صعوبة كبيرة في تفسير الفقاعات الاقتصادية. والتي ترتفع فيها الأسعار أكثر من القيمة الحقيقية للأصل، سواء كان منزلاً أم ورقة مالية. وفي المقابل، فإن النظريات الاقتصادية السلوكية، والتي تركز على الحالة النفسية في عملية التمويل، تتنبأ بأنه في الأوقات التي يسود فيها التفكير غير العقلاني والعاطفة، فإن عدداً كبيراً من الناس سوف يقومون بالاستثمار، بدلاً من إدراك حقيقة أنهم يدفعون قيمةً مغالي فيها، فقط حتي يحدث التدافع للخروج من السوق في حالة ذعر Panic يؤدي إلي انهيار السوق.

وتفسير هذا التفكير اللاعقلاني والسلوك غير الرشيد للمستثمر، أن هناك عدداً من الأخطاء، في التفكير التي يمكن أن تقود إلي مشكلات، عند التعامل مع الأمور المالية، وهي أخطاء أساسية في استخدام الأموال، تم وصفها من خبراء في الاقتصاد السلوكي ومنها:

(أ) المغالاة في الثقة، فالمرء يفرط باستمرار في تقييم براعته، في القيام بكل شيء، بدءاً من قيادة السيارات، إلي الاستثمار في العقارات أو في سوق الأوراق المالية.

(ب) سلوك القطيع، فالميل إلي إتباع الحشد، يمكن أن يؤدي بأعداد هائلة من المستثمرين إلي المشاركة في الاعتقاد نفسه عن الأصول المالية، وهذا يدفع بالأسعار صعوداً وهبوطاً.

(ج) تحيز الإتاحة، نذكر أن الأزمة المالية وغيرها مما يتبادر إلي ذهن بسهولة ما يمكن أن يتحول إلي الانشغالات في جعل المستثمر يركز علي النتائج في الأجل القصير، وربما البيع في حالة زعر إذا اتجه السوق نحو الانخفاض.

(3) الأسباب المباشرة / الموقفية للأزمة المالية والاقتصادية منذ عام 2008:

هناك العديد من العوامل، سببت مباشرة أو غير مباشرة في ظهور واستمرار الأزمة الاقتصادية والمالية منذ عام 2008 وحتى الآن:

(أ) أهم العوامل هو ضعف النظام المالي الهش، والضمانات المالية المعقدة، والاعتماد علي أسواق القروض القصيرة الأمد، وعدم التوازنات في التجارة الدولية.

(1) فمع ارتفاع مستويات المديونية للشركات والأفراد. وفشل العديد من المؤسسات المالية المهمة، لم تعمل الضوابط المعتمدة علي السوق بنجاح، وكذلك أن بعض أسواق المال والتمويل العقاري لم تعمل بنجاح.

وبين 1997 و 2006، كان ثمن المنزل الأمريكي التصميم يزيد بـ 124% من دخل الساكن المتوسط، وخلال العقدين المنتهيين في عام 2001، فإن ثمن المنزل المتوسط قد تراوح بين 2.9 إلي 3.1 مرات دخل الساكن في المتوسط، وارتفع هذا المعدل إلي 4 مرات عام 2004 و 4.6 عام 2006. وتسببت فقاعة الإسكان تلك في أن القليل من الساكنين أعادوا تمويل منازلهم بمعدلات فائدة أقل. وفي سبتمبر 2008، قلت أسعار الإسكان في الولايات المتحدة بـ 20% عن ذروة منتصف 2006.

وكانت هناك سهولة في الحصول علي القروض، والاعتقاد بأن أسعار المساكن سوف تظل في الارتفاع، ولكن استمرت الأسعار في الانخفاض في الولايات المتحدة.

وبدا الذين حصلوا علي ائتمان عقاري، غير قادرين علي سداد النفقات الأعلى، عن طريق إعادة الائتمان الذي أصبح أصعب.

وخلال عام 2007، فإن المقترضين قد وجدوا أعمال غلق لحوالي 1.3 مليون مسكن، أي 79% زيادة عن 2007. وزاد هذا إلي 2.3 مليون في عام 2008، أي 81% زيادة عن عام 2007، وتقدر المساكن المغلقة خلال 2009 – 2011 إلي 9 مليون مسكن.

وزاد التوسع، في الائتمان الخطر، وقدرت قيمة Sub – Prime Mortgages بـ 1.3 تريليون دولار حتى مارس 2007، وكانت تلك المدفوعات في حدود 10% – 15% عام 1998 – 2006، ثم زادت بسرعة لتصبح في حدود 25% عام 2008.

ويكتب الاقتصادي Nouri el-Roubini في مجلة Forbes يوليو 2009، أن أسعار المنازل قد نزلت عن قيمتها بـ 30% وستقل حتي 45% . وستظل في الانخفاض بمعدل 18% علي الأقل سنوياً، ويقدر أن نصف الحاصلين علي قروض الإسكان – أي حوالي 25 مليون من 51 مليون. قد ساروا إلي الإفلاس.

(2) سلوك المخاطر:

في يونيو 2009، ذكر الرئيس الأمريكي باراك أوباما، بأن "ثقافة عدم المسؤولية، كانت سبباً أساسياً للأزمة، وأن هناك زيادة كبيرة أكبر من اللازم من القروض، وليس هناك رأس مال كافي في النظام".

(3) التسليف للمستهلكين:

زادت المديونية للأسر في الولايات المتحدة، من النسبة المئوية لدخل الفرد المتاح 127% في نهاية 2007، بالمقابل بـ 77% عام 1990، كما زاد دين

Home Mortgage Debt بالنسبة للإنتاج المحلي الإجمالي (GDP)، من متوسط 46% للأعوام 1990 إلى 73% خلال 2008، ووصل إلى 10.5 تريليون دولار.

وفي عام 1981، كان دين الولايات المتحدة الخاص 123% من GDP وخلال الربع الأخير من 2008 كان 290%.

(4) مضاربات في الإسكان:

خلال عام 2006، اشترى 22% من الساكنين (1.65 مليون وحدة) لأغراض الاستثمار، بإضافة 14% (1.07 مليون وحدة) اشترت كمساكن للأجارات. وخلال 2005 زادت إلى 28% و 12% بالتوالي. أي أن حوالي 40% من المساكن المشترى لم تكن بغرض الإسكان الأساسي وقد ارتفعت أسعار السكن بالضعف بين عامي 2000 و 2006.

(5) التفاؤل في طبيعة الإنسان نحو الدورات:

ذكر بعض الاقتصاديين الكينزيين، أن طبيعة الإنسان التفاؤلية تجاه الدورات الاقتصادية، تساهم في رفع المديونية، ثم يحدث انهيار لأسعار المقتنيات، فالتبيعة الإنسانية في التفاؤل تدعم دورات التضخم، بينما يزيد التشاؤم من مدي الانخفاض في الاقتصاد.

(6) استثمارات المؤسسات ذات الخطورة:

حيث زادت الديون التي منحتها المؤسسات المالية من 63%، من الناتج المحلي الإجمالي GDP للولايات المتحدة عام 1997، إلى 114% عام 2007، مما زاد من نسبة تعرضها للخطر.

(ب) وهناك أسباب ترتبط بأحوال الاقتصاد الكلي هي:

(1) معدلات الفائدة المنخفضة في الولايات المتحدة:

فمن عام 2000 إلى 2003 نقص بنك الاحتياطي المركزي للولايات المتحدة الفائدة من 6.5% إلى 1%. وذلك لتجنب آثار انخفاض الأسعار، وهجوم 11 سبتمبر 2001، وبين يوليو 2004 ويوليو 2006 رفع الاحتياطي المركزي معدل الفائدة، مما جعل الفائدة علي Adjustable Rate Mortgages (ARM)، وأصبحت معدلات الفائدة أكثر غلاء لمالكي المساكن، وهذا زاد من خطر المضاربات في المساكن.

(2) عجز كبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة:

بين عامي 1996 و 2004، زاد عجز التجارة الجاري للولايات المتحدة بـ 650 بليون دولار، من 1.5% إلى 5.8% من (GDP) ولتمويل هذا العجز اقترضت الولايات المتحدة من الخارج، خاصة من الدول الصاعدة في آسيا والدول المصدرة للبتترول.

(3) وتعود بعض الأسباب لمسئولية بنك الاحتياطي الفيدرالي:

تحت رئاسة الآن جرينسبان، والذي عارض أي تضيق للأدوات المالية، المعروفة باسم المشتقات المالية Derivatives مما أدى إلى زيادة القروض السهلة، وبالتالي بالازدهار الاقتصادي غير المستديم.

ويرجع بعض الاقتصاديين الأزمة المالية بداية بعام 2007، إلى استئانة الولايات المتحدة المفرط، وإلى الإقراض المفرط، وقد أتاحت إدارة جورج بوش المالي القروض لشراء المنازل، وبمعدلات فائدة قليلة.

ومن ناحيتها تقترح المدرسة النمساوية في الاقتصاد أن الأزمة هي مثال ممتاز للنظرية النمساوية عن الأزمة الاقتصادية Austrian Business Cycle Theory وذلك أن الإقراض خلق بسبب سياسات البنك المركزي، والذي أعطي دفعة للرواج المصطنع. فالسياسات النقدية للبنوك المركزية تخلق كميات مبالغ فيها من القروض الرخيصة، بدفع معدلات فوائد أقل مما يمكن للسوق الحرة أن تصنعه. وقد أعطي هذا الاقتراض الرخيص حزمة من الاستثمارات الرديئة، خاصة في المشروعات الطويلة الأجل مثل الإسكان. كما يعطي دفعة لرواج الاستهلاك، على أساس الحوافز للادخار قد قلت. وبالتالي فهناك رواج مستدام، مع استثمارات رديئة، واستهلاك مبالغ فيه.